

إرشاد الساجد

إلى معرفة معنى

اتخاذ القبور مساجد

ويليه

تفهم العباد

في تحقيق مباحث الحياة البرزخية والاستغاثة والاستمداد

تأليف الشيخ

قاسم نعيم الحنفى



إرشاد الساجد إلى معرفة معنى
اتخاذ القبور مساجد
وتفهم العباد

□ إرشاد الساجد إلى معنى اتخاذ القبور مساجد، وتفهم العباد.
تأليف: الشيخ قاسم نعيم الحنفي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣ م
جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©



دار النُّور الميّن للدراسات والنشر

تلفاكس: ٤٦١٥٨٥٩ ، جوال: ٠٧٩٥٣٩٤٣٠٩ ، ص.ب: ٩٢٥٤٨٠ عمّان ١١١٩ الأردن.

البريد الإلكتروني: info@darannor.com الموقع على شبكة الانترنت: www.darannor.com

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or copied in any form or by any means without prior written permission from the publisher.

إرشاد السَّاجِدِ إلى معرفة معنى إنْخِازِ القبورِ مسِجَاجِدِ

الشيخ قاسم بن نعيم الحنفِي

الإمام والمدرس في مسجد السليمانية
في بغداد المحمية

نادر / جلد ٢





المقدمة



الحمد لله الذي يُحقِّق الحق بكلماته ، ويُبطل الباطل بقوارع آياته ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل أهل أرضه وسمواته ، وعلى آله وأصحابه المنافحين عن الحق وآياته .
أما بعد : فقد أشاع بعض أدعياء العلم خطأً بل خطيئة بأن أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد تناول مساجدنا التي يوجد في إحدى غرفها قبر أو قبور بناء على خطأ فاحش في تفسير لفظ المساجد في الحديث وتفسير اتخاذ القبر مساجد بمساجدنا المذكورة ، فَجَرَّهُ هذا القولُ الشنيع إلى دعوى نبش قبور علماء أهل السنة والجماعة وصالحهم في بعض مساجدنا ، وقد وقع هذا فأحدث فتنة عمياء .

بل جرَّه هذا إلى الإفتاء بعدم جواز الصلاة فيها ، وتوصيف من أجاز الصلاة فيها بأنه قبوري أي يتخذ القبر مسجداً ، وهذا التقول في شريعة الإسلام والخرق في صف الأمة أحدث فوضى عارمة واضطراباً كبيراً تسبَّب في إطلاق ألفاظ الكفر والفسق على مَنْ صَلَّى في مساجدنا المذكورة .

ومن سلك مثل هذه الطريق الوعرة فقد باء بخسران عظيم ، ولعل من أهم أسبابه تَسْلِيمُ المسلم ذهنه لمن كتب في مسألة اتخاذ القبور مساجد بطريقة حُسنِ الظنِّ واعتقاد صاحبه مجدِّ العصر ، وتذكُّرُ للسلف الصالح ، وهذا في الحقيقة وَهْمٌ ناشئ من انخداع المسلم بما كتبه بعض أدعياء متابعة السلف ، وألصقوا تقوُّلهم بإحياء السنة والدفاع عنها .

وحينما كنتُ أكتبُ ردّاً على بعضِ مَنْ أحياء بدعةً وأمات سنةً وجدتُ أنّ سببَ ذاك الانخداع الذي وقع فيه كثيرٌ من شبابنا هو : أنّ من كتبَ في هذه المسألة مثلاً قد عمدَ إلى تفسيرِ مفرداتِ الكلامِ التامِ تفسيراً منافياً لمدلولها الذي وضعه العرب وأستعمل في لسان الشرع الشريف ، ثم يدعي بعد هذا أن مضمون الكلام يدلُّ على حرمة الصلاة في مساجد أهل السنة والجماعة التي يوجد في إحدى غرفها قبر أو قبور .

وهذا مسلك غريب إذ لا دلالة للكلام على معنى غير مرادٍ كما لا دلالة لألفاظه المفردة على المعاني التي لم تكن معروفة عند العرب العرباء ، ولو تتبعَ أحدنا صنيعَ هؤلاء في رسائلهم لوجدَ مصداق ما قلتهُ ، بل وجدَ حذفاً لألفاظٍ مهمةٍ وجملٍ مفيدةٍ ذات علاقةٍ بالموضوع ، وتدليساً ، وتبديلاً .

أرجو الله أن يعيدَ بعض من انخدع إلى جادة الصواب ، وينفع بهذه الرسالة كل مَنْ قرأها بإخلاصٍ إنه القادر على ذلك ، ويجعلها في ميزان أشياخي يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون .

البحث الأول

في بيان معنى المساجد والاتخاذ في الآثار الواردة

روى البخاري عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما قالا : لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه ، فإذا أغتم بها كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك : « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا »^(١) .

اتفق أئمتنا من الفقهاء والمحدثين على أن (المسجد مفرداً أو المساجد جمعاً) إذا ذكر فيمن سبقونا قبل البعثة لا يراد منه إلا محل السجود ومكانه ، ويؤيد هذا اتفاق أهل العربية على أن المسجد أسم مكان ، ومن حمله على البناء المعروف بشكله المعروف عند المسلمين فقد خرق اتفاق شراح الصحيحين والسنن على (أن المراد منه مكان السجود) .

قال العلامة المفسر أبو الثناء الألوسي في تفسيره روح المعاني^(٢) : ولا يصح أن يراد بالمساجد هنا - أي آية الكهف^(٣) - ما يطلق عليه من مصلى المحمديين ، بل المراد به معبد المؤمنين من تلك الأمة . ثم قال : ومعبدهم يقال له بيعة . أه أي لا يقال له : «مسجد» بالشكل المعروف عند المسلمين ، وهذا يفيد أن المسجد أسم مكان لفعل السجود والعبادة لذا فُسِّرَ بمعبد المؤمنين ، والمعبد أسم مكان للعبادة ويطلق عليه عندهم اسم البيعة .

١ . ج ١ ص ٤٤٤ البخاري المطبوع بهامش فتح الباري / دار المعرفة بيروت .

٢ . ج ١٥ ص ٢٣٦ .

٣ . ماين الشارحتين زيادة من المؤلف لغرض التبيان .

المساجد
مفرداً
أو
جمعاً
إذا
ذكر
فيمن
سبقونا
قبل
البعثة

وقد عَنَوْنَ الإمام الحافظ البخاري باباً باسم المساجد في البيوت ، وفَسَّرَهَا الحافظ ابن حجر في فتح الباري بقوله^(١) : أي اتخذ المساجد . اهـ ويدل هذا على أن المراد من المساجد التي اتخذها أهل الكتاب على القبور : الأمكنة التي عبدوا فيها قبور أنبيائهم ، لا المراد منها مساجدنا الحادثة بعد البعثة حتى أفتى البعض تقوُّلاً بحرمة الصلاة في مساجد أهل السنة والجماعة - أهل الحق - التي دفن في أحد جوانبها عالم عامل أو صالح كامل وسيأتي جوابه في البحث الثاني بأذن الله .

ثم ذكر الإمام البخاري في الصحيح^(٢) : « أن البراء بن عازب صلى في مسجده في داره جماعة » وهذا صريح في تسمية المكان المتخذ للصلاة بالمسجد وهذا تفسير متعارف عليه بعد الهجرة النبوية ، ونحن اليوم إذا أطلقنا لفظ المسجد لا يراد منه مكان السجود بل يراد البناء بشكله المعهود وهذا المعنى لا يمكن حمل لفظ الآثار النبوية عليه إذا ذكر في الأمم السابقة التي لم يكن هذا المعنى معروفاً عندهم .
والعجب أن بعض أدعياء العلم فسَّروا لفظ المسجد بهذا المعنى وتكلفوا في توجيه عبارات شراح السنة حتى أذى بهم هذا الصنيع القبيح إلى القول على أئمتنا أهل السنة والجماعة في حرمة الصلاة في المساجد التي في أحد جوانبها قبر أو قبور معزولة عن مصلى المسلمين ، فأحدثوا فتنة عمياء .

١ . ج ١ ص ٤٣٣ فتح الباري / دار المعرفة بيروت .

٢ . ج ١ ص ٤٣٣ البخاري المطبوع بهامش فتح الباري / دار المعرفة بيروت .

وروى الإمام البخاري أيضاً^(١) : « أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد بدرًا من الأنصار أنه أتى رسول الله ﷺ ثم قال : وددت يا رسول الله أنك تأتي فتصلي في بيتي فأتحذه مصلى فقال رسول الله ﷺ : سأفعل إن شاء الله ... الحديث » ، فتحصل من هذا كله أن المراد من المساجد مكان السجود وهو القبر ، وكان أهل الكتاب يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم محل سجود وعبادة ، وأما الصلاة عند القبر فلا يتناولها حديث الباب فقد روى البخاري^(٢) : أن عمر رأى أنس بن مالك يصلي عند قبر فقال : القبر القبر ، ولم

بأمره بالإعادة . قال الحافظ ابن حجر في الفتح^(٣) : ولو كان ذلك يقتضي - فسادها لقطعها واستأنف . اهـ

أقول : قول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لأنس : « القبر القبر » يفيد تحذيره من الصلاة بين القبور لئلا يفتح الباب على عوام المسلمين فيتخذوا القبور مصلى فالتحذير لسد الذرائع ، ولو كان أنس رضي الله عنه قد وقع فيما نهى عنه لجزه سيدنا عمر وردّه إلى الصواب وهو الذي لا تأخذه في الله لومة لائم .

١ . ج ١ ص ٤٣٣ البخاري المطبوع بهامش فتح الباري / دار المعرفة بيروت .

٢ . ج ١ ص ٤٣٧ البخاري المطبوع بهامش فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .

٣ . ج ١ ص ٤٣٧ فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .

١٤٤٧/٥
٢٠٠٥/٨
١٤٤٧/٥
٢٠٠٥/٨
١٤٤٧/٥

أما الاتخاذ المصريح به في الآثار فلا يراد منه البناء على القبر بل يراد منه قصد التوجه^(١) إلى القبر أو السجود عليه دون القبلة سواء بُني على القبر شيء أم لا ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري^(٢) : قال ابن رُشيد : فمن اتخذ مكاناً يصلي عليه فهذا المكان يسمى مسجداً سواء كان مبنياً أو لا . اهـ ، وهذا صريح في أن المراد من المسجد أسم مكان كما قلنا آنفاً .

وقال الفقيه المحدث ابن حجر الهيتمي في كتابه الزواج^(٣) : واتخاذ القبر مسجداً معناه الصلاة عليه أو إليه . اهـ وزاد بعض أدعياء الحديث والفقه معنى ثالثاً وهو البناء على القبر ، وفسره بمساجد المسلمين بناءً على تفسير لفظ « اتخذ القبر » ، ولفظ « المساجد » تفسيراً لم يعرف في كتب الحديث والفقه واللغة ، ولا أقول : هذا خطأ فحسب بل خطيئة ما أفحشها ، وسببها الفهم الفاسد للنصوص الشرعية .

وقال الإمام الفقيه المفسر القرطبي في تفسيره^(٤) : وروى الأئمة عن أبي مرثد الغنوي قال : سمعت النبي ﷺ يقول : لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها . لفظ مسلم أي لا تتخذوها

١ . وذلك لأن الاتخاذ ههنا بمعنى الصنع والعمل لأنه متعد لمفعول واحد كما قال العلامة الآلوسي في تفسيره في ج ١ ص ٣٦٦ وهو بمعنى الاكتساب كما قاله العلامة ابن عاشور ج ١ ص ٦٨٤ وكل كسب يحتاج إلى قصد ، وإلا لم يصح ذمه ولا عقابه لذا قلنا في تفسيره : قصد التوجه ، فالقصد هو العزم على الفعل ، والتوجه كسب محض كما هو معلوم عند من له إلمام بعلوم الكتاب والسنة .

٢ . ج ٣ ص ١٦١ فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .

٣ . ج ١ ص ٢٤٦ .

٤ . ج ٥ ص ٣٤٠ .

قبلة فتصلوا عليها أو إليها كما فعل اليهود والنصارى فيؤدي إلى عبادة مَنْ فيها كما كان السبب في عبادة الأصنام فحذّر النبي ﷺ عن مثل ذلك . اهـ

وقال العلامة المحدث البنوري في معارف السنن شرح الترمذي^(١) : وقال البنديجي والمراد أن يسوى القبر مسجداً فيصلى فوقه ، وقال : إنه يكره أن يبنى عنده مسجد فيصلى فيه إلى القبر . اهـ فأفاد أن البناء على القبر لقصد الصلاة إليه مكروه لذا تجدد الأمام البخاري في صحيحه ترجم باب اتخاذ المساجد على القبور بقوله : باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور .

وذكر البخاري^(٢) عقيبه أن امرأة الحسن بن الحسن بن علي ضربت قبة على قبره سنة ثم رفعت فسمعوا صائحاً يقول : ألا هل وجدوا ما فقدوا فأجابه آخر بل يؤسوا فانقلبوا . اهـ ومناسبة ذكر هذه الرواية في باب اتخاذ القبر مسجداً ما قاله الحافظ في الفتح^(٣) : ومناسبة هذا الأمر لحديث الباب أن المقيم في الفسطاط - أي الخيمة^(٤) - لا يخلو من الصلاة فيلزم اتخاذ المسجد عند القبر ، وقد يكون القبر في وجهة القبلة فتزداد الكراهة . اهـ

١ . ج ٣ ص ٣٠٥ .

٢ . ج ٣ ص ١٦١ البخاري المطبوع بهامش فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .

٣ . ج ٣ ص ١٦١ فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .

٤ . ما بين الشارحتين زيادة من المؤلف لغرض التبيان .

تأمل قوله : اتخذ المسجد عند القبر تجد أن من صلى عند القبر بلا حائل كما هو صريح عبارته ومقتضى لفظة عند الموضوع للمكان فقد وقع في الكراهة ، وأئمتنا أهل السنة اختلفوا فمنهم من أطلق الكراهة ، وهو مختار بعض الفقهاء ، ومنهم من فصل القول .

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ^(١) : ولغظها - أي رواية امرأة الحسن المتقدمة ^(٢) - يقتضي أن بعض الاتحاد لا يكره فكأنه يفصل بين ما إذا ترتبت على الاتحاد مفسدة أم لا . اهـ وهذا توجيه الكراهة في عبارة البخاري ، وقال صاحب المدونة ^(٣) : قلت لأبن القاسم : هل كان مالك يوسع أن يصلي الرجل وبين يديه قبر يكون سترة له ؟ قال مالك : لا يرى بأساً في الصلاة في المقبرة وهو إذا صلى في المقبرة كانت القبور بين يديه وخلفه وعن يمينه وشماله قال : وقال مالك : لا بأس بالصلاة في المقابر قال : وبلغني أن بعض أصحاب النبي ﷺ كانوا يصلون في المقبرة . اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ^(٤) : وقد تقدم أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا وأما إذا أمِنَ من ذلك فلا امتناع . اهـ

والحاصل من هذا كله أن اتخاذ القبر مسجداً هو الصلاة إلى القبر أو عليه كما صرحت عبارة شراح السنة المطهرة به ، ومن فسرهُ بالبناء على القبر والصلاة فيه بناء على تفسيره المساجد

المكروهة

١ . ج ٣ ص ١٦١ فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .

٢ . مابين الشارحتين زيادة من المؤلف لغرض التبيان .

٣ . ج ١ ص ٩٠ .

٤ . ج ٣ ص ١٦٧

بالمهينة المعروفة عند المسلمين فقد سعى ليفسد في الأرض ويحرق كلمة فقهاء الأمة
ومُحَدِّثيها، وهذا التفسير بدعةٌ قبيحةٌ ألصقتها الأدعياء بالسنة زوراً، وقد علمت معنى
الكرامة عند الإمام البخاري كما علمت محل اللعن في عبارة الحافظ ابن حجر قُبَيْلَ هذا.



البحث الثاني

في بيان كيفية اتخاذ القبور مساجد عند أهل الكتاب

معلوم عند مَنْ سَبَرَ أحاديث هذه المسألة من الراسخين في العلم أن علة النهي عن اتخاذ القبر مسجداً هي أن يُصنَعَ بالقبر كما صنع أهل الكتاب من قبل في عبادتهم وتعظيمهم لقبور أنبيائهم وصالحينهم وسنذكر النصوص الشرعية الصريحة في تلك العلة فنقول ومن الله نستمد القوة والحول :

روى البخاري في صحيحه^(١) : عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأينها فيها تصاوير فذكرتا ذلك للنبي ﷺ فقال : « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور فأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » .

وفي رواية^(٢) : « أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله » والمسجد كما قلنا مكان السجود ، والتماثيل أحجار ينقش فيها مثال عبد صالح أو غيره وتسمى بالتصاوير ، فكان يُبنى على القبر مكان يتخذ مسجداً ويوضع فيه تلك التصاوير التي هي تماثيل لتعبد أيضاً .

١ . ج ١ ص ٤٣٨ البخاري المطبوع بهامش فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .

٢ . ج ١ ص ٤٤٤ البخاري المطبوع بهامش فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .

قال الإمام الحافظ العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري^(١): قال القرطبي: إنما صور أوائلهم الصور ليأتسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أفعالهم الصالحة فيجتهدون كاجتهادهم ويعبدون الله عند قبورهم، ثم خلف من بعدهم خلوف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها، فعبدوها فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك سداً للذريعة المؤدية إلى ذلك، وسداً للذرائع في قبره ﷺ

وكان ذلك في مرض موته إشارة إلى أنه من الأمر المحكم الذي لا ينسخ بعده، ولما احتاجت الصحابة ﷺ والتابعون إلى زيادة مسجده عليه الصلاة والسلام بنوا على قبره حيطاناً مرتفعة مستديرة حوله لثلاث تصل إليه العوام فيؤدي إلى ذلك المحذور، ثم بنوا جدارين بين ركني القبر الشامي حرفوهما حتى التقيا حتى لا يمكن لأحد أن يستقبل القبر. اهـ

وقال الحافظ العيني أيضاً^(٢): قال ابن بطال: وإنما نهى عنه لاتخاذهم القبور والصور آلهة. اهـ

وقد سبق في رواية البخاري^(٣) عن عائشة رضي الله عنها قولها: فإذا أغتم بها كشفها عن وجهه فقال ﷺ: وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا».

١. ج ٤ ص ١٧٤.

٢. ج ٤ ص ١٧٤.

٣. ج ١ ص ٤٤٤ البخاري المطبوع بهامش فتح الباري / دار المعرفة / بيروت.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري^(١) : وكأنه ﷺ علم أنه مرتحل من ذلك المرض فخاف أن يعظم قبره كما فعل من مضى فلعن اليهود والنصارى إشارة إلى ذم من يفعل فعلهم . اهـ

وقال الإمام القرطبي في تفسيره^(٢) : أي لا تتخذوها قبلة فتصلوا عليها أو إليها كما فعل اليهود والنصارى فيؤدي إلى عبادة من فيها كما كان السبب في عبادة الأصنام فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك وسد الذرائع المؤدية إلى ذلك . اهـ

وقال الحافظ ابن حجر^(٣) : وقد تقدّم أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا ، وأما إذا أمن من ذلك فلا امتناع . اهـ

وقال الحافظ أيضاً : قال البيضاوي : ولما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيماً لشأنهم ، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها ، واتخذوها أوثاناً لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك ، فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد . اهـ

١ . ج ١ ص ٤٤٤ فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .

٢ . ج ٥ ص ٣٤٠ .

٣ . فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٣ ص ١٦٧ .

٤ . فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٤٣٨ .

وقال الإمام المحدث الكشميري^(١) : قال الطيبي : وأما من أتخذ مسجداً بجوار صالح بحيث يبقى قبره خارج المسجد وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا بأس ، ويُرجى فيه النفع أيضاً . اهـ

فهذه النصوص صريحة في كيفية اتخاذ المشركين قبور الأنبياء مساجد ، وَمَنْ مَنَّا معاشر أهل السنة والجماعة من يتخذ قبر أبي حنيفة أو الشافعي أو الشيخ عبد القادر الجيلاني أو الرفاعي أو البدوي مسجداً يسجد عليه أو يتوجه إليه من دون القبلة كما فعل مَنْ مضى؟! ولا عبرة بمن شذَّ فصنع صنيع أهل الشرك في القبور بل لا يصح شرعاً ولا لغة سحبُ حكم هؤلاء إلى من صلى في مساجد المسلمين الموحّدين التي يوجد في إحدى غرفها قبر أو قبور .

ومن سلكَ مثلَ هذا الطريق الخارج عن جادة الصواب فقد سعى لِيُفسد في الأرض ويقتفي إثر الخوارج شبراً بشبر ، وهذا انحرافٌ أيما انحراف عن سبيل أهل الحق أهل السنة والجماعة.

وتأمل معي قول الإمام العلامة الفقيه المحدث الشيخ ابن حجر الهيتمي في كتابه النافع الزواجر^(٢) : ومن ثم قال أصحابنا : تحرم الصلاة إلى قبور الأنبياء والأولياء تبركاً وإعظاماً .

اهـ

١ . فيض الباري شرح صحيح البخاري ج ٢ ص ٥٨ .

٢ . ج ١ ص ٢٤٦ .

تجد أنه بين كيفية الاتخاذ وهو الصلاة إلى القبور للتبرك وهذا بعيد كل البعد عن مساجدنا التي يوجد في إحدى غرفها قبر ، ومعلوم بالضرورة أن المسلمين فيها يتوجهون إلى القبلة لا إلى القبر فكيف يُقاسون بالمشركين المتخذين القبور مساجد .

وقال الإمام الشيخ ابن حجر الهيتمي^(١) : وليس في قولنا زرنا قبر النبي ﷺ اتخاذه وثناً ولا قريب من ذلك كما هو جلي ، إذ المراد باتخاذ وثناً هو أن يُعظَّم بنظير ما عظمت به اليهود والنصارى قبور أنبيائهم كما يُصرَّح به قوله ﷺ « وثناً يعبد بعدي » ثم عقبه ﷺ بقوله : « اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ، وفي الحديث الصحيح أيضاً « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر مما صنعوا » أي من تقرُّبهم إلى تلك القبور بعبادتهم حيث صيروها كأوثان والأصنام في عبادتها من دون الله سبحانه وتعالى . اهـ

وروى البخاري^(٢) : عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مسجداً » قالت : ولولا ذلك لأبرز قبره غير أني أخشى أن يتخذ مسجداً .

قال الحافظ ابن حجر^(١) : وأرادت بقولها لأبرز قبره : خارج بيته ، وهذا قالت قبل أن يوسع المسجد النبوي ، ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرتها مثلثة الشكل محددة حتى لا يتأتى لأحد أن يصلي إلى جهة القبر مع استقبال القبلة . اهـ

١ . الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم ص ٨٨ .

٢ . ج ٣ ص ١٦١

وهذا نصُّ في أن قول أم المؤمنين رضي الله عنها : لأبرز قبره . أرادت به خارج بيت النبي ﷺ ، والمعنى : أي لولا الخوف من أن يفعل في القبر الشريف ما فعله أهل الكتاب بقبور أنبيائهم لدفن رسول الله ﷺ خارج بيته غير أنه دفن في بيته فخشي أن يتخذ مسجداً ؛ لذا غيّر شكلُ الحجرة الشريفة حتى لا يتأتى لأحد أن يصلي إلى جهة القبر عند استقباله القبلة ، وهذا واضح لمن ألقى السمع وهو شهيد .



البحث الثالث

في ردود شبهات مُضَلَّلَة

في باديء ذي بدء لابد أن يعلم المسلم أننا معاشر أهل السنة والجماعة أهل الحق لا نعتقد في صاحب القبر إلا أنه عبد من عباد الله وأنه لا يضر ولا ينفع ولا يعطي ولا يمنع وليس بيده من الأمر شيء^١ وأننا نعتقد أن الكل بيد الله سبحانه ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١) ونسعى في أجوبة الشبهات الآتية لنقف على بيان الحقيقة من كتب الشرع الشريف وليستين الناظر أن المسلمين الذين يُصلون في مساجد يوجد في إحدى غرفها قبرٌ أو قبور بريئون مما يزعمه أدعياء العلم من أن الصلاة في هذه المساجد غير جائزة بل ليستين أن مساجدنا هذه غير داخلية تحت وعيد « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » كما أسلفنا ذلك بوضوح ، والآن نذكر تلکم الشبهات وأجوبتها فنقول وبالله التوفيق :

الشبهة الأولى

في مسألة تخصيص القبور

قد أسرف البعض في إطلاق الحرمة على من قام بتخصيص القبور وكتابة الأسماء عليها بدون الإحاطة بهذه المسألة من جوانبها ، حتى سعى من يهوى الشذوذ إلى طمس قبور العلماء والصالحين ، وإليك أجوبة فقهاءنا أهل السنة والجماعة .

ذهب الجمهور ومنهم الحنفية^(١) إلى كراهة تخصيص القبور والبناء عليها^(٢) ولا يصح ما عزاه الإمام النووي^(٣) إلى أبي حنيفة من الجواز لتصريح فقهاء الحنفية بالكراهة ، ويمكن أن يكون ذلك رواية عنه لكنها مخالفة لما هو المشهور والمعتمد في المذهب كما في معارف السنن شرح الترمذي للعلامة البنوري^(٤) .

وقال الإمام مالك في المدونة : أكره تخصيص القبور والبناء عليها ، وهذه الحجارة التي تبنى عليها . اهـ
واستثني من ذلك ما إذا خشي نبشه فيجوز بناؤه وتخصيصه حتى لا يقدر النباش عليه قاله العلامة المحقق الرملي^(٥) .

-
- ١ . كما في البدائع للكاساني وغيره من كتب الحنفية ، وأنظر إن شئت معارف السنن للبنوري ج ٣ ص ٣٠٥ .
 - ٢ . كتاب المجموع ج ٥ ص ٢٩٨ .
 - ٣ . كتاب المجموع ج ٥ ص ٢٩٨ .
 - ٤ . ج ٣ ص ٣٠٥ .
 - ٥ . نهاية المحتاج شرح المنهاج للإمام النووي ج ٣ ص ٣٣ .

وقال العلامة ابن قدامة المقدسي^(١) : ويكره البناء على القبر وتخصيصه والكتابة عليه لما روى مسلم في صحيحه قال : نهى رسول الله ﷺ أن يخصص القبر وأن يبنى عليه . زاد الترمذي : وأن يكتب عليه . لكن قال الإمام الحاكم^(٢) : هذه الأسانيد صحيحة وليس العمل عليها فإن أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف . اهـ

قال الإمام الفقيه المحدث الكوثري^(٣) : وترك العمل بالحديث مدى القرون علة قاذحة عند كثير من أهل النقد ، فإذا حمل النهي على التنزيه في النهي عن البناء هان الخطب ووافقت الآثار وطابق الحكم بالهدم بحديث « ليس لعرق ظالم حق » وزال الإسراف في تضليل الأمة وارتفع الحرج . اهـ



- ١ . المغني ج ٢ ص ٣٨٢ .
- ٢ . المستدرک ج ١ ص ٣٧٠ .
- ٣ . مقالات الكوثري ص ١٥٩ .

الشبهة الثانية

في مسألة بناء القَبَاب على القبور

أفتى بعض أدعياء العلم بحرمة بناء القَبَاب على القبور ، ونقل عبارات بعض الأئمة وحذف ما لا يوافق هواه ، ونكشف حقيقة حكم هذه المسألة مع نقل عبارة العلامة ابن القيم والعلامة ابن حجر الهيتمي والعلامة الآلوسي نقلاً تاماً .

فنقول : أباح السلف البناء على قبور المشايخ والعلماء كما في شرح المصابيح للتوربشتي ، وذلك جائز في الأرض المملوكة لأهلها ، هذا إذا لم يكن البناء للزينة ، ومعلوم أن رسول الله ﷺ دفن في حجرة السيدة عائشة رضي الله عنها وكان يحوط القبر الشريف جدران الغرفة وسقفها وهذا يسمى بناء ولا فرق بين أن يبنى ذلك قبل الدفن أو بعده ولا فرق أيضاً بين أن يكون السقف مسطحاً أو قبة ، ثم دفن أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في تلك الحجرة المسقفة بدون نكير من الصحابة رضي الله عنهم .

وقد سبق أن ذكرنا ما رواه البخاري في صحيحه^(١) من أن امرأة الحسن بن الحسن بن علي ضربت قبة على قبره سنة ثم رفعت فسمعوا صائحاً يقول : ألا هل وجدوا ما فقدوا فأجابوه آخر بل يؤسوا فانقلبوا . اهـ

وقد ذكر الحافظ العيني في عمدة القاري شرح البخاري ما نصه : وكره أحمد أن يضرب على القبر فسطاطاً ، وعن أبي حبيب : ضربه على قبر المرأة أفضل من ضربه على قبر الرجل .

١ . ج ٣ ص ١٦١ البخاري المطبوع بهامش فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .

وضرب عمر رضي الله عنه على قبر زينب بنت جحش ، وقال ابن التين : وممن كره ضربه على قبر الرجل ابن عمر وأبو سعيد وابن المسيب ، وضربت عائشة على قبر أخيها فنزعه ابن عمر ، وضربه محمد بن الحنفية على قبر ابن عباس ، وقال ابن حبيب : أراه في اليوم واليومين والثلاثة واسعاً إذا خيف من نبش أو غيره . اهـ

فدل هذا الكلام على أن البناء على القبر سواء كان قبة أو حجرة يدور بين الجواز كما ذهب إليه بعض السلف من الصحابة وغيرهم رضي الله عنهم أو الكراهة كما ذهب إليه جمع آخر منهم رضي الله عنهم ، وأما رواية أبي الهياج في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » فصحيحة السند بالاتفاق لكنَّ عمل الأمة على خلاف تسوية القبر كما ذكر ذلك الحاكم النيسابوري في مستدركه كما سبق^(١) وقد ذكرنا عن العلامة الكوثري أن

ترك العمل بالحديث مدى القرون علة قاذحة في الترك لا في السند كما هو معلوم .

وأما إذا كانت الأرض مسبلة^(٢) أو موقوفة فلا يجوز البناء فيها على القبر عند جمهور الفقهاء قال الإمام النووي : ولو بنى في مقبرة مسبلة هُدم . اهـ قال شارحه العلامة الرملي : ومثله بالأولى الموقوفة . ثم قال : هدم وجوباً لحرمته ولما فيه من التضيق على الناس وسواء أبنى

قبة أم بيتاً أم مسجداً أم غيرها ، قال الدميري وغيره : ومن المسبل قرافة مصر^(٣) . اهـ

١ . ج ١ ص ٣٧٠ .

٢ . وهي التي أعتاد الناس الدفن فيها .

٣ . المنهاج مع شرحه نهاية المحتاج ج ٣ ص ٣٤ .

وقال الإمام الفقيه المحدث ابن حجر الهيتمي عند عبارة الإمام النووي السابقة^(١) : ومثلها بالأولى موقوفة بل هذه أولى لحرمة البناء فيها قطعاً قاله الإسنوي .

وقال أيضاً : هُدم - أي البناء في الأرض المسبلة - وجوباً لحرمة كما في المجموع لما فيه من التضييق مع أنّ البناء يتأبد بعد انمحاق الميت فيحرم الناس تلك البقعة وقد أفتى جمع بهدم كل ما بقرافة مصر من الأبنية حتى قبة إمامنا الشافعي رحمه الله التي بناها بعض الملوك وينبغي لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة فتعين الرفع للإمام أخذاً من كلام ابن الرفعة. اهـ

وقال أيضاً^(٢) : إن كانت تلك القبة مبنية في مقبرة مسبلة وهي التي اعتاد أهل البلد الدفن فيها فهي مستحقة الهدم. اهـ وبهذا يُحمل ما قاله في الزواجر من وجوب الهدم على ما بني في الأرض المسبلة أو الموقوفة ، وأراد بعض الأدعياء أن ينقل عبارته في الزواجر مطلقة ليقول بوجوب هدم قباب قبور علمائنا أهل السنة والجماعة الذين دفنوا في أراض مملوكة لهم قبل بناء المساجد وقد نقلنا لك ما يدفع هذا القول .

وقال العلامة المفسر الآلوسي نقلاً عن الإمام النووي^(٣) : ولو بنى نفس القبر لغير حاجة مما مرّ كما هو ظاهر أو نحو تحويط أو قبة عليه في أرض مسبلة كأرض موات اعتادوا الدفن فيها أو موقوفة لذلك بل هي أولى هُدم وجوباً لحرمة كما في المجموع . اهـ وبهذا تعلم أيضاً أن ما نقله البعض عن المفسر الآلوسي من القول بالهدم مطلقاً تقول وكذب واضح .

١ . تحفة المحتاج شرح المنهاج ج ٣ ص ١٩٨ .

٢ . الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٢ ص ٧ .

٣ . تفسيره روح المعاني ج ١٥ ص ٢٣٨ .

قال في تبصرة الراشد^(١) : وأما مذهب المالكية فقد قالوا : إن البناء على القبر أو حوله في الأرض المملوكة له ، أو لغيره بأذنه وفي الأرض الموات حرام إن قصد به المباهاة ، ومكروه كراهة تنزيه إن تجرد عن هذا القصد ، وجائز لقصد التمييز إن كان يسيراً . اهـ
وقال أيضاً^٢ : وأما مذهب الحنابلة قد قال علماءهم : البناء على القبر ولو في ملكه مكروه كراهة تنزيه ، وهو في المسئلة أشد كراهة ، والقول بتحريم البناء في المسئلة هو الصواب ، قال ابن مفلح في فروعه ما نصه : ويكره البناء على القبر وأطلقه أحمد والأصحاب لاصقه أو لا .

وذكر صاحب المستوعب والمحرم : لا بأس بقبة وبيت وحظيرة في ملكه لأن الدفن فيه مع كونه كذلك مأذون فيه . وقال في المستوعب : ويكره - أي البناء على القبر - إن كانت مسئلة . ثم قال ابن مفلح في الأصول : القبة والحظيرة والتربة إن كان في ملكه فعل ما شاء ، وإن كان في مسئلة كره للتضييق بلا فائدة ، ويكون استعمالاً للمسئلة فيما لم توضع له . اهـ
فعليه يُحمل كلام العلامة ابن القيم في إغاثة اللهفان في وجوب هدم القباب لأنها معصية الرسول ﷺ : على القبة التي بنيت في أرض مسئلة أو موقوفة ، أما المملوكة فالبناء مأذون فيها كما سبق فيما نقلناه لك عن فقهاء الحنابلة ، وابن القيم حنبلي المذهب لذا حملنا كلامه على هذا وفقهاء الأمة يفرّقون بين بناء القبة في الأرض المسئلة أو الموقوفة وبين الأرض المملوكة ، ونحن مأمورون بمتابعة السواد الأعظم ، ولو سلّمنا أن ابن القيم خالفهم فلا يجب علينا إتباعه .

١ . تبصرة الراشد للمؤلف ص ٣٠ .

٢ . تبصرة الراشد للمؤلف ص ٣٣ .

الشبهة الثالثة

في نبش قبور المسلمين

قد طغى قلم مَنْ كتب في مسألة اتخاذ المساجد على القبور مدعياً وجوب نبش القبور الموجودة في مساجدنا معاشراً أهل السنة بناءً على خطأ تفسير لفظ المساجد والاتخاذ وقد مرَّ تقريرهما ، ولقد سعى بعض سفهاء الأحلام إلى نبش قبور بعض علماء العراق ، ورمي رفاتهم الكريمة في المزابل ، وهم يحسبون بهذا أنهم يحسنون صنعاً ، ألا ساء ما يعملون .

وجواب هذه الدعوى الفاسدة : أن كثيراً من علماء المسلمين دفنوا في أراضيهم المملوكة لهم ، ثم بُنيَ بعد مدةً مسجدٌ جامعٌ ملاصقٌ لها كما هو الحال في جامع الشيخ عبد القادر الجيلاني وغيره رحمهم الله ، أو دفنوا في أرضٍ معدَّةٍ لدفن أموات المسلمين ثم بُنيَ بعد ذلك مسجد ملاصقٌ لها كما هو الحال في جامع أبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما رحمهم الله ، أو دفنوا في مساجد حين ما ضاق الدفن في المقابر بسبب انتشار وباء الطاعون كما قال العلامة الآلوسي^(١) : فقد طغى الماء ودخل البلد أيام الطاعون وجرت من عيون السور على المطعونين عيون ، ولا تكاد تجد لكثرة الموتى في الكرخ غير الشيخة الفانية والشيخ ولذا كثر الدفن في المساجد والطرق والبيوت . اهـ ونحن نعلم أن الدفن في المساجد غير مشروع لكن فيما ذكره العلامة الآلوسي ضرورة ألجأت الناس إلى الدفن في المساجد .

وفىما ذكرناه لك من أنَّ الدفنَ كان في الأرض المملوكة للميت لا يجوز نبش قبر من قبور المسلمين وهذا متفقٌ عليه بين فقهاءنا من السلف ، والمذكور في كتب الفقه والحديث نبش قبور المشركين قال الحافظ ابن حجر عند شرح حديث نبش قبورهم^(١) : دون غيرهم - أي المشركين - من قبور الأنبياء وأتباعهم لما في ذلك من الإهانة بخلاف المشركين فإنه لا حرمة لهم . اهـ

وقال الإمام بدر الدين العيني^(٢) : فيستفاد منه - أي من عبارة البخاري - عدم جواز نبش قبور غيرهم - أي المشركين - سواء كانت قبور الأنبياء أو قبور غيرهم من المسلمين لما فيه من الإهانة لهم فلا يجوز ذلك لأن حرمة المسلم لا تزول حياً وميتاً . اهـ

والحاصل : أنَّ ما يعتقده البعض من جواز نبش قبور المسلمين مبنيٌّ على فهمٍ مخالفٍ لما عليه أئمة أهل الحق أهل السنة والجماعة ، وما نُسبَ إلى الإمام أحمد من أنَّه أجاز نبش قبور المسلمين في المساجد المعروفة بشكلها بعد الهجرة فافتراءٌ مُبينٌ عليه فليتنبه لذلك .

١ . ج ١ ص ٤٣٩ .

٢ . عمدة القاري شرح البخاري ج ٤ ص ١٧٢ .

الشبهة الرابعة

في إنكار دفن سبعين نبياً في مسجد الخيف

قد أنكر البعض أنه قد دفن في مسجد الخيف سبعون نبياً مع اعترافه أن رسول الله ﷺ قد صلى فيه ، كما أنكر أن نبي الله إسماعيل عليه السلام مدفون في الحجر الذي هو الحطيم ، وهل لهذا الإنكار من وجه صحيح ؟ .

والجواب : أننا بعد أن قررنا ونقلنا عن أئمة أهل الحق أهل السنة أن المراد من اتخاذ المسجد الصلاة إليه أو عليه ، وأن المراد من المسجد مكان السجود ، لا يهمننا بعد هذا أن نطيل الحديث عن هذه الشبهة وما يتعلق بها بل ما يهمننا أن نأخذ بيد المسلم الساجد إلى ما ذكرناه عن فقهاء الأمة .

لكن لما أخذت هذه الشبهة طريقاً إلى فهم مخالف لما عليه أهل الحق وجب علينا أن نذكر باختصار جواب هذه الشبهة فنقول وبالله التوفيق :

روى الطبراني في معجمه الكبير ما نصه : حدثنا عبدان بن أحمد ، نا^(١) عيسى بن شاذان ، نا أبو همام الدلال ، نا إبراهيم بن طهمان ، عن منصور ، عن مجاهد ، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ « في مسجد الخيف قبر سبعين نبياً » .

وادعى بعض المشتغلين بالحديث أن قلبه لا يطمئن لصحته ، وأنه لم يروه أحد ممن اعتنى بتدوين الحديث الصحيح ، وأنه لم يصححه أحد ممن يوثق بتصحيحه ، وأن أحد رواته وهو عيسى بن شاذان يروي الغرائب ، ونقل عن ابن حجر في تقريب التهذيب : أنه ثقة يُغرب .

وهذه الدعوى فاسدةٌ أما أولاً : فلأن عدم اطمئنان قلبه ليس من ألفاظ الجرح فضلاً عن أنه ليس من قواعده ، وهذا ليس من دأب أئمة الحديث الطعن في راوٍ بدليل عدم الطمأنينة بل هذا فريئةٌ في بحث النقد لذا لا يُعول عليه ويكون قدحاً فيه لخروجه عن

مناهج علماء الجرح والتعديل فضلاً عن وقوعه في عدولٍ من رجال الإسناد كعيسى بن شاذان وسيأتي النقل عن التقريب للحافظ ابن حجر مخالفاً لما ذكره .

وأما ثانياً : فإن عدم روايته في الصحيح أو عدم اعتناء مَنْ عَنِيَ برواية الصحيح ليست من أسباب ردِّ الحديث بلا خلافٍ بين سلف المحدثين والخلف ، وإنما ذكر ذلك الكلام الخطابي البعيد عن قواعد علم الحديث لترويج بدعته في تناول حديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد بعض مساجد الأمة الإسلامية التي يوجد في إحدى غرفها قبرٌ أو قبور .

وأما ثالثاً : فلأن عدم التصريح بتصحيحه لا يدلُّ على رده مطلقاً وهذا الكلام منه كسابقه في تهافته وفساده .

وأما رابعاً : فقد نقل عن الحافظ ابن حجر في تقريبه أنَّ عيسى ثقةٌ يُعرب ، ولما رجعنا إلى نسخة التقريب عندنا وجدنا الحافظ ابن حجر يقول في عيسى هذا : ثقةٌ حافظ^(١) . اهـ

وهذه النسخة المطبوعة قد أُعتمدَ فيها النسخة المخطوطة بيد الحافظ ابن حجر نفسه ، وقال الحافظ^(٢) : قال أبو داود : ما رأيتُ أحمد - أي ابن حنبل - مدحَ إنساناً قط إلا عيسى بن شاذان ، وسمعتُ أحمد يقول : هو كَيْس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان من الحفاظ لم يُعمَّر حتى ينتفع الناس بعلمه . اهـ

وأقول لئن لا يجدُ في نفسه أهلية النظر في علوم الكتاب والسنة كما قيل قديماً :

١ . تقريب التهذيب ج ١ ص ٧٧٠ برقم ٥٣١٣ ، دار الكتب العلمية / بيروت / بتحقيق مصطفى عبد

القادر عطا .

٢ . تهذيب التهذيب ص ٤١ .

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سَوَدَّت وجهك بالمداد

وصدق الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ حيث قال : فَأَن آنَسْتَ مِنْ نَفْسِكَ فَهَمًّا وَصَدَقًا
وَدِينًا وَوَرَعًا وَإِلَّا فَلَا تَتَّعَنَنَّ ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَيْكَ الْهَوَى وَالْعَصِيَّة لِرَأْيٍ وَلِمَذْهَبٍ
فَبِاللَّهِ عَلَيْكَ لَا تَتَّعِبْ ، وَإِنْ عَرَفْتَ أَنَّكَ مُحَلَّطٌ مُحْجَبٌ لِحُدُودِ اللَّهِ فَأَرْحَنَّا مِنْكَ ^(١) . اهـ

والحاصل : أن حديث « في مسجد الحَيْف قبر سبعين نبياً » رواه الطبراني بسندٍ صالحٍ
للاحتجاج ، وأورده الهيثمي وقال : رواه البزار ، ورجاله ثقات ، وقد نبهناك أنه لا تضرنا
هذه الشبهة بعد ما سمعت ما تلوناه إليك في البحوث السابقة .

ثم نأتي إلى مسألة مدفن نبي الله إسماعيل عليه السلام ونقول : قد ذكر كثير من العلماء أن نبي الله
إسماعيل دفن في الحجر الذي هو الخطيم ودفنت أمه فيه ومن ذكر هذا ابن إسحاق وابن
هشام ، وابن جرير الطبري ، وابن كثير ، وغيرهم من كبار المؤرخين كما نقله العلامة محمد
العلوي المكي ^(٢) .

وروى الحاكم في الكنى عن عائشة مرفوعاً بلفظ « إن قبر إسماعيل في الحجر » وذكره
السيوطي أيضاً في جامعہ ، وذكر الإمام أبو عبد الله الأبي المالكي في شرح صحيح مسلم :
أن قبر إسماعيل عليه السلام في الحجر ، وكذلك ذكره العلامة الفقيه عبد الغني النابلسي في الروضة
الندية ، وفي هذا مقنع لمن سلك طريق الإنصاف . والله تعالى أعلم .

١ . ٤ - من الطبعة الثالثة .

٢ . كتاب الحج فضائل وأحكام ص ٢٥٧ .

الشبهة الخامسة

في تفسير لفظ المسجد في الآية خطأً

فسر- البعض لفظ المسجد في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾^(١) بالشكل المعروف بعد الهجرة ، وقرر أن شريعة من اتخذ قبرهم مسجداً ليست شريعتنا بناءً على تفسير لفظ المسجد والاتخاذ خطأً .

والجواب : إن الذين قالوا ﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ قد اختلف فيهم ، ف قيل : الملك وأتباعه وهم أصحاب غلبة ، وقيل : أولياء أصحاب الكهف سواء كانوا أولياء نسب أو إيمان ، وقيل : رؤساء البلد ، وعلى كلٍ فإنهم إما أرادوا اتخاذ قبورهم مسجداً بمعنى أنهم قصدوا عبادتهم من دون الله بالتوجه إليهم ، أو السجود عليهم ، فعندئذٍ يشملهم اللعن في قوله ﷺ : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد. »

ونقول : إن شريعة من قبلنا ليست شرعاً لنا لورود النهي عن اتخاذ المذكور ، وإما أنهم أرادوا باتخاذهم مسجداً لا بالمعنى ذاك لأنهم كانوا مسلمين على هذا القول بل أرادوا ما قرره العلامة المحقق الآلوسي^(٢) : وإن أبيت إلا حُسن الظن بالطائفة الثانية فلك أن تقول إن اتخاذهم المسجد عليهم ليس على طرز اتخاذ المساجد على القبور المنهي عنه الملعون فاعله ، وإنما هو اتخاذ مسجد عندهم وقريباً من كهفهم ، وقد جاء التصريح بالعندية في رواية القصة

١ . الكهف : ٢١ .

٢ . تفسير روح المعاني ج ١٥ ص ٢٣٩ .

عن السدي وَوَهَب ، ومثل هذا الاتخاذ ليس محظوراً إذ غاية ما يلزم على ذلك أن يكون نسبة المسجد إلى الكهف الذي هم فيه كنسبة المسجد النبوي إلى المرقد المعظم صلى الله تعالى على من فيه وسلم . اهـ

وقال المفسر الآلوسي أيضاً : ولا يصح أن يراد بالمسجد هنا ما يطلق عليه اليوم من مصلى المحمديين ، بل المراد به معبد المؤمنين من تلك الأمة . ثم قال : ومعبدهم يقال له بيعة^(١) . اهـ ، وهذا ما مال إليه أستاذنا علامة العراق الشيخ عبد الكريم المدرس في تفسيره فإنه فسّر المسجد بمكان عبادتهم لا اتخاذ القبور محل سجود . هذا والله تعالى أعلم .



الشبهة السادسة

في دعوى أَنَّ الحجرة النبوية

ليست جزءاً من المسجد النبوي الشريف

أشاع بعض أدعياء العلم أَنَّ الحجرة النبوية الشريفة التي تضم جسد رسول الله ﷺ خارج المسجد النبوي الشريف ، وهذا سفسطة لا تمت إلى العلم بصلة .

وجواب ذلك : أَنَّ المعلوم عند السواد الأعظم من فقهاء الأمة أن الحجرة الشريفة قد ضمت إلى المسجد النبوي منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم ، وقد قلنا سابقاً إننا لا يهمننا إيراد هذه الشبهة ولا جوابها بعد أن أفضنا في الحديث عن معنى اتخاذ القبور مساجد لكن الواجب الشرعي الملقى على عاتق أهل العلم يدفعهم للذب عن حياض الأمة الإسلامية ، ولحماية الشريعة المصطفوية ودفع الشبه والأباطيل فنقول وبالله التوفيق : إن غرفة السيدة عائشة التي ضمت الجسد الشريف كانت ملاصقة للمسجد النبوي ، ولم تخف أم المؤمنين رضي الله عنها من أن يعبد النبي ﷺ من دون الله حين توجه المسلمين إلى القبلة ، لكنها خشيت أن يكون توجههم تجاه القبلة والقبر الشريف أمامهم شبيهاً بتوجه اليهود والنصارى إلى القبر لغرض التوجه إليها أو السجود عليها ، لذلك غيرت شكل الغرفة فجعلتها مثلثة حتى لا يتم أي شبه بين الجيل الأول من الصحابة رضي الله عنهم وبين المشركين من أهل الكتاب وقد سبق ذكر رواية البخاري^(١) عن أم المؤمنين رضي الله عنها ، وكان ذلك التغير بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم ، وقد فصل بين القبر الشريف والمسجد بجدار الغرفة ، وهذا كان في عهد الصحابة أيضاً كما قال الحافظ النووي في شرح مسلم^(٢) ، وأمر الخليفة الوليد والي المدينة

١ . ج ٣ ص ١٦١ .

٢ . ١٤ / ٥ - ١٣ .

عمر ابن عبد العزيز بتوسيع المسجد النبوي وإدخال الحجرة النبوية في المسجد قاله ابن كثير^(١)، وأقره الحافظ ابن عساكر، ومعلوم أن سيدنا عمر بن عبد العزيز كان أحد صدور فقهاء الأمة وأئمتها، واتفقت الأمة على ورعه وزهده وعدله، وذكر ابن تيمية^(٢): أن الحجرة الشريفة لما أدخلت إلى المسجد سُدَّ بابها وبُنِيَ عليها حائط آخر صيانة له ﷺ أن يتخذ بيته عيداً، وقبره وثناً. اهـ

والحاصل من هذا كله : أن الحجرة الشريفة التي تضم الجسد الشريف قد أدخلت إلى المسجد النبوي بمحضر من الصحابة ﷺ، ومن بينهم الفقيهة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وعند توسيع المسجد في ولاية عمر بن عبد العزيز على المدينة أدخل الحجرة أيضاً أي أبقاها على وضعها السابق روى أحمد وأبو داود عن العرباض بن سارية قال : قال رسول الله ﷺ « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ». وختاماً أسأل الحق سبحانه وتعالى أن يرينا الحق حقاً ويوفقنا لإتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً ويوفقنا لاجتنابه .

هذا آخر ما فرغت منه أنامل العبد الفقير قاسم بن نعيم الحنفي
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد أكمل الخلائق أجمعين وعلى
آله وصحبه إلى يوم الدين

١. ج ٥ ص ٢٣٨ .

٢. الجواب الباهر ق ٩ / ٢ .

مصادر الرسالة

١. تفسير القرطبي .
٢. تفسير روح المعاني للآلوسي .
٣. تفسير التحرير والتنوير لأبن عاشور .
٤. صحيح البخاري المطبوع بهامش فتح الباري / دار المعرفة / بيروت .
٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري للعسقلاني / دار المعرفة / بيروت .
٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني .
٧. فيض الباري شرح صحيح البخاري للكشميري .
٨. شرح صحيح مسلم للنووي .
٩. المفهم شرح صحيح مسلم للأبي المالكي .
١٠. المستدرک للحاکم
١١. معارف السنن شرح الترمذي للبنوري .
١٢. شرح المصابيح للتوربشتي .
١٣. المدونة في الفقه المالكي .
١٤. بدائع الصنائع للكاساني .
١٥. المجموع للنووي .
١٦. المغني لأبن قدامة .
١٧. الفروع لأبن مفلح .

- ١٨ . نهاية المحتاج شرح المنهاج للرملي .
- ١٩ . تحفة المحتاج شرح المنهاج لأبن حجر الهيتمي .
- ٢٠ . الزواجر عن اقتراف الكبائر لأبن حجر الهيتمي .
- ٢١ . مقالات الكوثري .
- ٢٢ . الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف المكرم لأبن حجر الهيتمي .
- ٢٣ . إغاثة اللهفان لأبن القيم .
- ٢٤ . تهذيب التهذيب لأبن حجر العسقلاني .
- ٢٥ . تقريب التهذيب لأبن حجر العسقلاني .
- ٢٦ . تذكرة الحفاظ للذهبي .
- ٢٧ . الجواب الباهر لأبن تيمية .
- ٢٨ . غرائب الاغتراب للآلوسي .
- ٢٩ . البداية والنهاية لأبن كثير .
- ٣٠ . الحج فضائل وأحكام لمحمد العلوي المالكي .
- ٣١ . تبصرة الراشد في بيان أغاليط الألباني في كتابه تحذير الساجد للمؤلف .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
البحث الأول في بيان معنى المساجد والاتخاذ	٧
البحث الثاني في بيان كيفية اتخاذ القبور مساجد	١٤
البحث الثالث في ردود شبهات مضللة	٢١
الشبهة الأولى في مسألة تخصيص القبور	٢٢
الشبهة الثانية في مسألة بناء القباب على القبور	٢٤
الشبهة الثالثة في نبش قبور المسلمين	٢٨
الشبهة الرابعة في إنكار دفن سبعين نبياً في مسجد الخيف	٣٠
الشبهة الخامسة في تفسير لفظ المسجد في الآية خطأ	٣٣
الشبهة السادسة في دعوى أن الحجرة النبوية ليست جزءاً من المسجد النبوي	٣٥
مصادر الرسالة	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
المحتويات	٣٩

نَهْيه العباد

في تحقيق مباحث الحياة البرزخية
والاستغاثة والاستمداد
من الكتاب والسنة وأقوال السلف

الشيخ قاسم نعيم الحنفي

الإمام والمدرس في مسجد السليمانية
في بغداد المحمية





المقدمة

الحمد لله الذي يُحقِّق الحق بكلماته، ويُبطل الباطل بقوارع آياته، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه وسند أصفیائه، سيدنا محمد، وعلى آله الأبرار وأصحابه الأخيار ما دام الليل والنهار.

أما بعد: فيقول المحتاج إلى عفو ربّه الغني قاسم بن نعيم الحنفي غفر الله ذنوبه، وملاً من زلال عفوّه ذنوبه، إن الرجوع إلى الكتاب والسنة في كل مسألة شرعية، ثم إلى العلماء الأخيار في كل مشكلة وعويصة طريق أهل الحق من أهل السنة والجماعة، وترك هذا الرجوع مع إهمال قواعد وأصول التشريع موجب للخروج عن الحق واتباع النفس الأمارة والهوى المضلّ، وعندئذ تحصل المنازعة، والشقاق والمخاصمة، واستحلال الأعراض، ومتابعة الأغراض.

والحياة البرزخية للأمم عامة، وللنبيين والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم خاصة من المسائل التي أجمعت عليها الأمة المحمدية، ولم يخالف فيها إلا من كان يهوى الشذوذ، وما ألفت الرسائل في تحقيقها وإيضاح مباحثها إلا لأنها فُهمت فهماً فاسداً. فُبني عليها مسائل كالتوسل والاستغاثة والاستمداد وغيرها؛ فاختُرِع طريق في القياس والاستنباط خُولف فيه طريق سلف الأمة بسبب الجهل، وعدم سؤال أهل العلم، والجلوس بين أيديهم للتلمذة، وتقليد من لا يصح أن يكون قدوة.

لذا شاع تكفير المسلمين من أهل السنة والجماعة بسبب تلك المسائل بناءً على الفهم الفاسد للموت، وقيل: إن التوسل بالنبي الميت أو الولي الصالح الميت من هذه الأمة سؤال غير الله وعبادة غير الله تعالى، وهذا كتقرب المشركين إلى الله تعالى بالصنم والوثن.

وقد جهل هذا القائل أو تجاهل طريقة القياس عند سلف الأمة، وذهل عن العلة الجامعة بين المتوسلين والمستغيثين من هذه الأمة المعتقدين أن رسول الله ﷺ مُنْتَقِلٌ إلى دار البقاء، وله فيها حياة لا تئق به، وأنه سبب عادي لا يضر ولا ينفع ولا يُجِبي ولا يُميت استقلالاً وبذاته، بل الضارّ والنافع والمحيي والمميت والمؤثر بذاته هو الله وحده لا شريك له، وبين المشركين الذين اتخذوا الأصنام وسيلة معتقدين أنها تضرّ وتنفع بذاتها.

وسببُ الذهول هذا تركُّهم ذلك الرجوع الذي ذكرناه، وتخيُّلهم أن الميت جمادٍ وحجارة لا يدرك في قبره، ولا يسمع سلام زائريه، والعجب أن القائلين بهذا ليس لهم قدوة في هذا سوى شذاذ في هذه الأعصار التي خلت ساحة العلم عن أكثر أهله المخلصين، وليس عندهم سند -ولو ضعيفاً متروكاً- يقول بمنع التوسل والاستغاثة، وتكفير المتوسِّل والمستغيث.

إن رسول الله ﷺ بُعِثَ ليعلمنا الحلال والحرام، ويزيل العقائد الكافرة المضلّة، وكان ﷺ حريصاً علينا كلّ الحرص قال تعالى: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] فعلمنا الصغيرة والكبيرة، والجليل والحقير، حتى أدب دخول الخلاء، وأدب الأكل والنوم وغير ذلك، فهل كان علينا في مثل هذه الأمور حريصاً، وليس حريصاً علينا في منعنا عن الاستغاثة والتوسّل؟

والحال أن المنكر المعارض يجعلها من قبيل العقائد وأصول علم الكلام، وقد سبر الأئمة العلماء الأخبار النبوية، والآثار المصطفوية، وأقوال السلف، فلم يجدوا ما يمنع تينك المسألتين، كما أنهم لم يجدوا نصاً من الكتاب العزيز، يدل على المنع بأي طريق من طرق الدلالة المعروفة عند الأصوليين.

ومن تهوّر فذكر نصوصاً فيهما -والحال أنها قد تناولت الكفار المشركين مع عدم علة جامعة في صحة قياسه بعيدة كلّ البعد عن المسلمين- فقد وقع في ضلال

بعيد وخرق الإجماع؛ وذلك بسبب متابعته للشوكاني وأضرابه في إيراد تلك النصوص، وتقليده الأعمى.

وقد كفانا الأئمة المتأخرون في الرد عليه، وبيان عواره، وشرح حاله، في رسائل وكتب، ومن هؤلاء الأئمة العلامة أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي الهندي في كتابه تبصرة الراشد، والإمام العلامة المحدث محمد زاهد الكوثري في بعض رسائله ومقالاته، والعلامة الفقيه المحدث التهانوي في مواضع من «إعلاء السُنن».

والثابت أن الشيخ ابن تيمية قد رجع عن القول بمنع التوسل، والتفرقة بين الحي والميت التي لم يقلها غيره، كما في الفتاوى له، وفي بداية ابن كثير^(١) وكان سبب رجوعه أنه استمع لفقهاء وقته وانتفع من محادثاتهم معه، وهكذا شأن علماء الأمة إذا تبين لهم الصواب أخذوا به فهم يدورون معه لا مع الأهواء الضالة.

ورسالتني هذه قد ذكرتُ فيها مسألتين؛ الأولى: الحياة البرزخية، والثانية: الاستغاثة والاستمداد، وحققتُ فيها مباحثهما بالأدلة الشرعية، وأقوال علماء الأمة مع خاتمة لطيفة للإمام العارف بالله تعالى شيخنا محمد عثمان سراج الدين النقشبندي الخالدي رحمه الله تعالى، أرجو الله تعالى أن يتقبلها مني، وينفع بها كل باحث عن الحق، إنه أكرم مسؤول، وخير مأمول وهو حسبي ونعم الوكيل.

(١) «البداية والنهاية» (ص: ١٤-٤٥).

الفصل الأول

في تحقيق الحياة البرزخية

الفصل الأول: في تحقيق الحياة البرزخية

اعلم أن دعوى الفرق بين الحي والميت في مسألة الاستغاثة والتوسل لا تصدر إلا ممن ينطوي على اعتقاد الفناء المؤدي إلى إنكار البعث، وعلى إدعاء انتفاء الإدراكات الجزئية من النفس بعد مفارقتها البدن، المستلزم لإنكار الأدلة الشرعية في ذلك.

والحياة البرزخية للأموات من المسائل المجمع عليها والذين أنكروها كان قولهم في الموت إنه انقطاع تام موجب لعدم الشعور والسمع، وجرحهم هذا القول إلى تشبيه المتوسّل والمستغيث بالنبي أو الولي الصالح بالمتوسّل والمستغيث بالصنم والوثن، وإلى تكفيره، وطريق تشبيههم هذا خارجٌ عن جادة الصواب كما سيتضح لك ذلك إن شاء الله تعالى.

والموت عند أهل السنة والجماعة: هو الانتقال من دار الحياة إلى دار البقاء.

قال الشيخ ابن القيم في كتاب «الروح»^(١): «والصواب موت النفوس هو مفارقتها لأجسادها وخروجها منها، فإذا أريد بموتها هذا القدر فهي ذائقة الموت»^(٢)، وإن أريد أنها تنعدم وتضمحل وتصير عدماً محضاً، فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقية بعد خلقها في نعيم أو عذاب».

فقوله: «هو مفارقتها» صريح في الانتقال اللازم للمفارقة وهذا ظاهر جداً.

(١) «الروح» (ص: ٣٤).

(٢) وبهذا القدر أيضاً يتضح معنى قوله تعالى ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]؛ فليس لمعنى الموت إلا الانتقال المذكور وللحنفية كلام سنذكره فيما بعد واضحاً محققاً.

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي في «شرح الصدور»^(١): «قال العلماء: الموت ليس بعدم محض، ولا بفناء صَرْف، وإنما هو انقطاع تعلق الروح بالبدن، ومفارقة وحيلولة بينهما، وتبدل حال وانتقال من دار إلى دار».

ونقل الإمام القرطبي عن شيخه أبي عبد الله الأبي شارح صحيح مسلم ما نصه: والذي يزيح هذه الإشكال أن الموت ليس بعدم محض، وإنما هو انتقال من حال إلى حال، ويدل على ذلك الشهداء بعد موتهم وقتلهم أحياء عند ربهم يرزقون فرحين، وهذه صفة الأحياء في الدنيا، وإذا كان في الشهداء فالأنبياء أحق بذلك انتهى. كما في «المفاهيم» للعلوي المالكي.

فتحصّل أن الموت انتقال من دار إلى دار، واستقرار الميت بعد الانتقال في البرزخ له أحكام لا تفتقر به - وإن كان له نوع شبه ببعض أحكام الدنيا كما سيأتي - قد بينتها السنة المطهرة، وهي العلم أعني الإدراك بالزائر وأحوال الأهل كما في «الروح» لابن القيم، والسمع، والرزق للشهداء والفرح وغير ذلك.

وتسمية هذا الاستقرار بعد الانتقال حياة لا يكون من قبيل استعمال المشترك في معنيه - أعني استعمال الحياة فيما قبل الموت وبعده -؛ إذ بيان السنة لأحكام الحياة البرزخية قرينة معينة للمراد عند الاستعمال، فأنت إذا أطلقت لفظ الحياة على الشخص الحي فقد أثبت التزاماً أحكامها من الأكل والشرب والنوم والاستيقاظ والصحة والمرض وغيرها، وإذا أطلقت على الميت المنتقل من هذه الدار إلى تلك الدار الآخرة فقد أثبت أحكام تلك الحياة اللائقة بها بواسطة الأخبار النبوية والآثار المصطفوية، إذ مثل هذا لا يدرك بالرأي والقياس.

(١) «شرح الصدور» (ص: ١٢).

فإذا بان لك معنى الموت، تفهم عندئذ المراد من حياة الشهداء ورزقهم وفرحهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبِشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩ - ١٧٠].

فهذه الآية دليل على أن الموت هو الانتقال المذكور سابقاً إذ لا معنى للإخبار عنهم بأنهم أحياء إلا ما ذكرناه، ولو كان انقطاعاً تاماً لكان إثبات الحياة لهم ضائعاً لا معنى له، وحاشا كتاب الله أن يقع فيه مثل هذا، ودليل أيضاً على أن الشهداء الأحياء الذين يرزقون ويفرحون في البرزخ لهم إدراك تام، وهل هذا إلا وصفٌ من له الحياة؟ وهل هذا إلا من تكون حياته البرزخية بالروح والجسد؟!

ولا يقدر في هذا عدم شهودهم في تلك الحال المذكورة في الكتاب الكريم، لأن حياتهم برزخية مانعة من رؤية الحي لهم، ودليل هذا قوله تعالى في ختم آية الشهداء في سورة البقرة: ﴿وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] أي بحياتهم بأجسادهم لكون ذلك من الغيب عنكم. ولذا قال ابن جرير في تفسيره: ﴿وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ أي لا ترونهم فتعلموا أنهم أحياء».

وهذه الحياة للشهيد ليست خاصة بهم كما فهم ذلك بعض الجهلة؛ إذ سائر الموتى لهم حياة برزخية أي أدراك وسمع باختلاف منازلهم، وإن كان للشهداء مزية على غيرهم كما هو معلوم.

ولنا أن نسأل المعترض ونقول له: ماذا تعني بهذا الاختصاص؟ إن كنت تريد بقاء الروح فقط، فنسألك ما مزية الشهيد على غيره حينئذ؟ إذ غيره مشارك له في ذلك البقاء كما حققه الأئمة الحفاظ - انظر كتاب «الروح» لابن القيم و«فتاوى ابن تيمية»،

وإن كنت تريد بقاء الروح والبدن مع خصوصية زائدة، فلا نسلم لك نفي ما عدا الشهيد من الأنبياء والمرسلين، وذلك لوجهين:

الأول: أن الرتبة التي أُعطيها الشهيد إنما كانت بسبب اعتقاده بُرّة النبي ﷺ وبسبب متابعته وامتناله وأوامره، فهل يجوز شرعاً ويمكن عقلاً ثبوت رتبة عالية للتابع دون المتبوع الذي لولاه لما كان الشهيد شهيداً؟!

والثاني: أنه لا يمكن إثبات دليل ينفي الحياة الخاصة للشهيد عن الأنبياء والمرسلين، إذ إثبات شيء لا يلزم نفي ما عداه، ويكون المسكوت عنه في دائرة الممكن عند عدم وجود نص معارض.

فإذا كانت حياة ما عدا الشهيد مسكوتاً عنها على سبيل التنزل مع الخصم وتسليم دعوى المنكر، ولم يثبت نص مانع منها، يكون إثباتها ممكناً فإن الله على كل شيء قدير. وقد أعطاهم النبوة والرسالة، وأكرمهم بها لا يحيطه العقل، وأيديهم بخوارق العادة، فلا يستحيل على الله تعالى أن يمنحهم حياة برزخية لائقة بهم.

ولا أريد أن تقنع بهذا الكلام الذي أشبه أن يكون كلاماً خطابياً لا يعتمد عليه أرباب الدلائل والبراهين، بل أريد أن تستمع إلى محاور ثلاثة يتبين لك فيها ثبوت الحياة البرزخية لسائر الموتى، لا سيما لأكمل الخلق ﷺ، وإخوانه من النبيين والمرسلين عليهم الصلاة والسلام وتندفع بها الشكوك المضلّة والأوهام الفاسدة.



المحور الأول

في إثبات الحياة البرزخية لكل ميت

قد علمت أن الموت انتقال من دار إلى دار كما تقدم مراراً، والذين أنكروا هذا المعنى كان بسبب مشاهدتهم الأموات عظاماً ورفاتاً، لذا صعب عليهم تصديق ما أخبرنا به الصادق المصدوق عليه السلام، وبعض أنكرها معتمداً على إنكار أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها سماع الأموات، ويظنّ هذا البعض أنه بهذا قد قفز القنطرة، ولا يدري أنه قد ترك وراءه آثاراً صحيحة، وأقوال السلف من العلماء، ولا يخفى أن إثبات هذه الحياة بدون الكتاب والسنة خرط القتاد، فآلّق السمع لما يتلى عليك من صحاح^(١) الآثار، وأقول الأئمة الأبرار.

روي في الصحيحين من وجوه متعددة عن أبي طلحة وعمر وابنه عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله أمر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش، فألقوا في طوى من أطواء بدر، فناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله، وسماهم^(٢)؛ يا أبا جهل بن هشام، يا أمية بن خلف، يا عتبة ابن ربيعة، يا شيبة بن ربيعة، يا فلان بن فلان، أليس قد وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟ فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقاً. فقال عمر: يا رسول الله، ما تكلم من أجساد لا أرواح فيها، فقال صلى الله عليه وآله: « والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يجيبون »^(٣). هذا الحديث صريح في سماع موتى الكفار فكيف بموتى المسلمين؟!

(١) المراد من الصحاح التي هي جمع صحيح المعنى الأعم لا المعنى المقابل للحسن كما نص عليه أئمة هذا العلم.

(٢) سيأتيك تحقيق إنكار السيدة عائشة رضي الله عنها لهذا السماع وتوجيهه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٥٧)، ومسلم (٧٤٠٢-٧٤٠٣)، وهذا لفظ مسلم.

ورواه الطبراني أيضاً من حديث ابن مسعود بإسناد صحيح، ومن حديث عبد الله بن سيدان نحوه، وفيه قالوا: يا رسول الله، وهل يسمعون؟ قال: « يسمعون كما تسمعون، ولكن لا يجيبون »^(١).

وروى البخاري عن أنس عن النبي ﷺ قال: « العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه حتى أنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه الملكان... »^(٢) الحديث. وفي رواية أحمد وأبي داود، « ليسمع خفق نعالهم »^(٣). وفي الصحيحين: « إن الميت يُعذب ببكاء أهله »^(٤).

واختلف الصحابة في معناه ومن بعدهم، والصواب ما قاله أبو عبد الله محمد المنبجي الحنبلي في «تسليّة أهل المصائب»^(٥): «لم يقل إن الميت ليعاقب ببكاء أهله عليه أو بنوح أهله عليه، وإنما قال: إنه ليعذب بذلك. ولا ريب أن ذلك يؤلمه ويعذبه. والعذاب هو الألم الذي يحصل له، وهو أعم من العقاب، والأعم لا يستلزم الأخص».

ثم قال: «ويحصل للميت الألم في قبره بمجاورة أهل البدع والفسق والعصيان، ويتأذى بذلك كما يتأذى الإنسان في الدنيا بما يشاهده من عقوبة جاره، ونص الإمام أحمد على أن الموتى يتأذون بفعل المعصية عندهم، فإذا بكى أهل الميت عليه البكاء المحرم من لطم الخدود وتمزيق الثياب وخمش الوجوه وتسويدها وقطع الشعر ونتفه ودعا بدعوى الجاهلية، وكل هذا موجود في غالب جهال أهل زماننا، فإذا وجدت

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٧١٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٧٣)، ومسلم (٧٣٩٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٥٣)، والإمام أحمد عن أبي هريرة في «في المسند» (٨٥٦٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٢٤٢)، ومسلم (٢١١٨).

(٥) «تسليّة أهل المصائب» (ص: ٥١).

هذه الأفعال والأقوال على هذا الوجه حصل للميت الألم في قبره بذلك، فهذا التألم هو عذابه بالبكاء عليه، وهذا معنى ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية.

وصرح النووي في شرح مسلم بسماحه بكاء أهله، وإلى هذا ذهب ابن جرير الطبري وقال عياض: «وهو أولى الأقوال».

وخالفت أم المؤمنين سيدتنا عائشة كثيراً من الصحابة في حديث العذاب ببكاء الأهل، فإنها رضي الله عنها قد خصته بالكافر وقالت بعد ما ذكر لها أن عمر وابنه يقولان ذلك: «إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يُخطئ»^(١). وفي لفظ: قالت: «يغفر الله لأبي عبد الرحمن؛ أما إنه لم يكذب ولكن نسي وأخطأ»، وإنما مرّ رسول الله ﷺ على يهودية يُبكي عليها، فقال: «إنهم ليبكون عليها، إنها لتعذب في قبرها»^(٢). كما في الصحيحين. وأفاده المنبجي الحنبلي.

وروى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت: كان رسول الله ﷺ، كلما كان ليلتها من رسول الله ﷺ، يخرج من آخر الليل إلى البقيع فيقول: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين...»^(٣) إلى آخر الحديث.

ولا يخفى أن هذا السلام خطاب فيفيد أن المسلم الميت يدرك ويسمع الخطاب وإلا لكان تسليمه عليهم عبثاً لا فائدة فيه، والحال أن التسليم على الجهاد لم يشرع.

وروى الترمذي^(٤) وابن مردويه والبيهقي^(٥) في «الدلائل» عن ابن عباس رضي الله عنهما أن بعض الصحابة ضرب خباءه على قبر، وهو لا يحسب أنه قبر، فإذا هو قبر

(١) أخرجه مسلم (٢١٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٢٧)، ومسلم (٢١٩٩)، وهذا لفظ مسلم.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٩٩).

(٤) الترمذي (٢٨٩٠)، وقال هذا حديث حسن غريب.

(٥) البيهقي (٢٩٦٥).

إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فأخبر بذلك رسول الله ﷺ ، فقال ﷺ «هي المانعة هي المنجية من عذاب القبر».

أقول: فهل يبقى شك في وجود حياة برزخية لمن يقرأ القرآن ويسمعه رجل حي بينه وبين الميت أتربة وأحجار؟ قال العلامة محمد حسين مخلوف في كتابه «حكم الإسلام في التوسل بالأنبياء والأولياء عليهم السلام»^(١): «ومما يؤيد هذا ما قيل في قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤]؛ فإن من تتبّع الأحاديث والآثار الواردة في هذه المسألة يراها تشهد بأن التسبيح بلسان المقال وإن قيل بلسان الحال.

وقد صحّ سماع تسبيح الحصى في كفّه ﷺ^(٢)، وتسبيح الطعام في إنائه^(٣) وغير ذلك، مما جاءت به الأحاديث الصحيحة، وظاهر أن أرواح الموتى داخله في عموم الشيء فهي من المسبّحات الداعيات بدعاء وتسبيح يفقهه أهله وإن كنّا لا نفقهه نحن إلا خرقاً للعادة كسائر كلامهم البرزخي فإنه لا يفقه إلا من كشف عنه حجاب اللبوس البشري».

وانظر مشروعية زيارة القبور للشيخ ابن القيم تجد ما يؤيد هذا. وروى الإمام أحمد في مسنده «إن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات، فإن كان خيراً استبشروا، وإن كان غير ذلك قالوا: اللهم لا تمتهم حتى تهديهم كما هديتنا»^(٤).

(١) «حكم الإسلام في التوسل بالأنبياء والأولياء عليهم السلام» (ص: ١٦).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٢٤٤)، و البزار في «المسند» (٤٠٤٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٨٦).

(٤) عن أنس بن مالك (١٢٦٨٣).

قال العلامة الفقيه المحدث ابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الفقهية»^(١): «وبه يعلم أنها إنما تعرض على صالحى الأقارب، وفي رواية أبي داود الطيالسي، وإن كان غير ذلك قالوا: «اللهم ألهمهم أن يعملوا بطاعتك»^(٢).

وسئل ابن حجر في الفتاوى المذكورة أيضاً عن الأموات هل يعلمون بزيارة الأحياء؟ فأجاب بأنهم يعلمون بزيارتهم، وذكر خبراً رواه ابن أبي الدنيا ونصه: «ما من رجل يزور قبر أخيه ويجلس عنده إلا استأنس وردّ حتى يقوم»، وصحّ حديث: «ما من أحد يمر بقبر أخيه كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام»^(٣).

وسئل أيضاً في نفس المصدر^(٤) هل يعرف الميت من يزوره ويفرح بذلك. فأجاب بقوله: «ذكر ابن رجب حديثاً أخرجه العقيلي فيه أنهم يسمعون السلام ولا يستطيعون ردّه».

وذكر ابن القيم في كتاب «الروح» عن ابن عبد البر وابن رجب في «أهوال القبور» والسيوطي في «شرح الصدور» وقال^(٥): «أخرجه أبو الشيخ وابن حبان في «كتاب الوصايا» والحاكم في مستدركه^(٦)، و البيهقي في «دلائل النبوة»^(٧) وأبو نعيم^(٨)

(١) «الفتاوى الفقهية» (ج: ٢، ص: ١٩).

(٢) في «مسنده» (١٧٩٤).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في القبور وفيه عبد الله بن سمعان ولم أقف على حاله ورواه ابن عبد البر في التمهيد من حديث ابن عباس نحوه وصححه عبد الحق الإشبيلي كما في «تخريج أحاديث الإحياء» (٤٤٠٦).

(٤) «الفتاوى الفقهية» (ج: ٢، ص: ٩).

(٥) انظر: «صلح الإخوان» للعلامة المحدث داود النقشبندى البغدادي (ص: ٦٧).

(٦) «المستدرک» (٥٠٣٦).

(٧) «دلائل النبوة» (٢٦٣٨).

عن عطاء الخراساني عن ابنة ثابت بن قيس بن شماس أنه قتل بيوم اليمامة وعليه درع له، فمَرَّ به رجل من المسلمين فأخذها فبينما رجل من المسلمين نائم إذ أتاه ثابت بن قيس في منامه فقال له: إني أوصيك بوصية فإياك أن تقول إنها حلم فتضيّعها؛ إني لما قتلت بالأمس مَرَّ بي رجل من المسلمين فأخذ درعي، ومنزله في أقصى الناس وعند خباءه فرس يستن في طوله، وقد كفى على الدرع برمة، وفوق البرمة رحل، فأتى خالد بن الوليد، فمَرَّه أن يبعث إلى درعي فأخذها، فإذا قدمت المدينة على خليفة رسول الله ﷺ يعني أبا بكر ﷺ فقل له: أن عليّ من الدّين كذا وكذا وفلان من رقيقي عتيق وفلان.

فأتى الرجل خالد بن الوليد فأخبره، فبعث إلى الدرع فأَتَى بها، وحدث أبا بكر ﷺ عنه برؤياه فأجاز وصيته. قال: ولا نعلم أجيزت وصيته بعد موته إلا ثابتاً رحمه الله.

قال ابن القيم^(١): «فقد اتفق خالد بن الوليد وأبو بكر الصديق والصحابه معه على العمل بهذه الرؤيا وتنفيذ الوصية بها وانتزاع الدرع ممن هو في يده بها، وهذا محض الفقه. وإذا كان أبو حنيفة وأحمد ومالك يقبلون قول المدعي من الزوجين ما يصلح له دون الآخر لقرينة صدقه فهذا أولى».

إلى أن قال: «وهذا من أحسن الأحكام وأعدلها، وشريعة الإسلام تقر مثل هذا، وتشهد بصحته». انتهى بتصرف. ثم قال: «وأن الميت إذا عرف مثل هذه الجزئيات وتفصيلها، فمعرفة بزيارة الحي له، وسلامه عليه ودعاءه له أولى وأحرى».

(١) «دلائل النبوة» (٥٠٠).

(٢) «الروح» (ص: ١٦).

وقد أكثر ابن القيم من حكاية مثل هذه المنامات عن السلف، والسيوطي وغيرهما وعبارتهم تشهد بعلم الميت وسماعه الحي.

وذكر السيوطي في باب تأذي الميت بما يبلغه من الأحياء من القول فيه والنهي عن سبه ثم ذكر أثراً أخرجه الديلمي عن عائشة أنّ النبي ﷺ قال: «إن الميت ليؤذيه في قبره ما يؤذيه في بيته».

قال القرطبي: «يجوز أن يكون الميت يبلغ من أحوال الأحياء وأقوالهم بلطفة يحدثها الله تعالى لهم من ملك مبلّغ أو علامة أو دليل أو ما شاء الله. فلذلك زجر عن سوء القول في الأموات».

وقال الشيخ أحمد الحموي محشي «الأشباه» في رسالته «نفحات القرب والاتصال بإثبات التصرف للأولياء بعد الانتقال» في آخرها: «وقد وردت النصوص المتضاربة الدالة على علم الموتى وسؤالهم في القبر ونعيمهم وعذابهم وتزاورهم وندب زيارتهم والسلام عليهم وخطابهم خطاب الحاضرين العاقلين وعلمهم أحوال الدنيا وأنهم يسرون ببعضها ويسأؤون ببعضها وأنه يؤذيهم ما يؤذي الحي وغير ذلك مما يطول ذكره»^(١).

قال العلامة المحدث الشيخ داود النقشبندى البغدادي^(٢): «والحاصل أن نصوص العلماء في هذه المسألة كثيرة واستدلالاتهم عليها بالحديث والآثار شهيرة، فإن كان عقلك لا يسع ذلك مع أن قدرة الله صالحة فقد ورد أن أعمال الأحياء تعرض على الأموات كل يوم؛ فيمكن أن يكون علمهم بأحوال الأحياء من العرض كما ذكره ابن القيم وابن تيمية والسيوطي وابن الحاج والقرطبي وغيرهم».

(١) نقله الشيخ داود البغدادي في رسالته «صلح الإخوان» (ص: ٧٣).

(٢) «صلح الإخوان» (ص: ٧٤).

وسئل الشيخ ابن تيمية عن سماع الأموات فقال^(١): «فهذه النصوص - أي التي ساقها في فتواه - وأمثالها تُبَيِّنُ أن الميت يسمع في الجملة كلام الحي، ولا يجب أن يكون السمع له دائماً، بل قد يسمع في حال دون الحال كما قد يعرض للحي، فإنه يسمع أحياناً خطاب مَنْ خاطبه، وقد لا يسمع لعارض يعرض».

فمُفَادُ كلامه أن لكل ميت حياة برزخية يسمع فيها أحياناً وقد لا يسمع، ومعلوم أن هذه الحياة تتفاوت من شخص إلى شخص بحسب المراتب والدرجات كالنبوة والشهادة والولاية وصالح الأعمال، وهذا لا ينافي فيه إلا متجاهل أو مكابر.

ولله درُّ من قال:

العلم قال الله قال رسوله	إن صَحَّ والإجماعُ فاجهد فيه
وحذارٍ من نصب الخلاف جهالةً	بين الرسول وبين رأي فقيه

* * *

المحور الثاني

في تحقيق إنكار أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها سماع الموتى
وتحقيق مذهب الحنفية في ذلك

قد أجمع المفسرون على أن المراد من نفي السماع في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ
الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠]، وقوله عز شأنه: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢] نفي
سماع القبول والإذعان والاستفادة ومبنى الآيتين على المجاز بالاستعارة التصريحية.

فإن المولى سبحانه أمر نبيه ﷺ بالتوكل عليه وتفويض الأمر إليه بعد أن أعرض
المشركون عن دعوته ﷺ، ثم أراد أن يُطلعه على حقيقة قلوبهم، فذكر له طريقاً بليغاً في
تشخيص موقفهم، فشبه قلوبهم بالموتى في عدم الاستفادة والتأثير والقبول والإذعان،
فكانه قال: يا أكمل الرسل لا تطمع في قبولهم دعوتك وإيمانهم فإنهم موتى لا
يتنفعون بك أبداً، بل إنهم كالأنعام بل أضل سبيلاً. هذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ
الْمَوْتَى﴾ وكذا يقال في قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾.

وإليك عبارات بعض مشاهير المفسرين في تفسير هاتين الآيتين:

قال الإمام الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في تفسيره^(١): «أراد بمن في القبور
الكفار وشبههم بالموتى؛ أي: فكما لا يقدر أن يُسمع من في القبور كتاب الله ويتنفع به،
فكذلك من كان ميت القلب لا ينتفع بما يسمع».

وقال هذا أيضاً الإمام الطبري^(٢)، فيكون مبناها كما قلنا على التشبيه
بالاستعارة، أعني تشبيههم بأهل القبور من حيث عدم الانتفاع والاستفادة.

(١) تفسير ابن الجوزي: (ج: ٦، ص: ٤٨٤) في تفسير آية النمل.

(٢) «جامع البيان»: (ج: ٢٢، ص: ٨٥).

وقال الإمام الفقيه القرطبي المالكي في تفسير ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنَ فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]^(١): «أي: الكفار الذين أَمَات الكفر قلوبهم؛ أي: كما لا تسمع من مات كذلك لا تسمع من مات قلبه».

وقرأ الحسن وعيسى الثقفي وعمرو بن ميمون: (بمُسْمِعٍ مَنَ فِي الْقُبُورِ)، بحذف التنوين تخفيفاً؛ أي: هم بمنزلة أهل القبور في أنهم لا ينتفعون بما يسمعون ولا يقبلونه». فصريح كلام القرطبي على أن مبنى الآية على التشبيه ولا يراد منها المعنى الحقيقي.

وقال الإمام النحوي أبو حيان في تفسيره المسمى بالنهر^(٢): «أي هؤلاء من عدم إصغائهم إلى سماع الحق بمنزلة من قد ماتوا وأقاموا في قبورهم، فكما أن من مات لا يمكن أن يقبل منه قول الحق، فكذلك هؤلاء لأنهم أموات القلوب».

وقال الإمام المحقق الرازي في تفسيره^(٣) بعد أن ذكر أمره تعالى لنبيه عليه السلام بالتوكل والتفويض: «ثم علّل ذلك بأمرين؛ الأول: أنك على الحق المبين. والثاني: أنك لا تسمع الموتى. فالله قطع طمع النبي في دعوتهم فَبَيَّنَ له أنهم كالموتى وكالصمّ وكالعمي، فلا يفقهون ولا يسمعون ولا يبصرون ولا يلتفتون إلى شيء من الدلائل وهذا سبب لقوة قلبه على إظهار الدين كما ينبغي».

وقال أيضاً في تفسير آية فاطر^(٤): «وفيه احتمالٌ معنيين؛ الأول: أن يكون المراد بيان كون الكافر بالنسبة إلى سماعهم كلام النبي والوحي النازل عليه دون حال

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: (ج: ١٤، ص: ٣٤٠) في تفسير آية فاطر.

(٢) «النهر»: (ج: ٧، ص: ٣٠٧) في تفسير آية فاطر.

(٣) «مفاتيح الغيب»: (ج: ٦، ص: ٤٥٦) في تفسير آية النمل.

(٤) «مفاتيح الغيب»: (ج: ٧، ص: ٤٠).

الموتى؛ فإن الله يسمع الموتى، والنبى لا يُسمع من مات وقُبر، فالموتى سامعون من الله والكفار كالموتى لا يسمعون من النبى.

والثانى: أن يكون المراد تسليّة النبى ﷺ؛ فإنه لما بين أنه لا ينفعهم قال له: هؤلاء لا يُسمعهم إلا الله، فإنه يسمع من يشاء ولو كان صخرة صماء. وأما أنت فلا تسمع من في القبور فما عليك من حسابهم من شيء.

وقال العلامة الآلوسى البغدادى في تفسيره «روح المعاني»^(١): «تعليل آخر للتوكل الذى هو عبارة عن التبتّل إلى الله تعالى وتفويض الأمر إليه سبحانه». ثم قال: «فإن كونهم كالموتى والصمم والعمى لقطع الطمع عن مشايعتهم ومعاضدتهم رأساً، وداعٍ إلى تحضيض الاعتضاد به تعالى هو المعنى بالتوكل عليه جل شأنه».

ثم قال رحمه الله تعالى: «وإنما شبهوا بالموتى على ما قيل»^(٢): لعدم تأثيرهم بما يتلى عليهم من القوارع، وإطلاق الإسماع على المفعول لبيان عدم سماعهم لشيء من المسموعات.

وقيل: لعل المراد تشبيه قلوبهم بالموتى فيما ذكر من عدم الشعور، فإن القلب مشعر من المشاعر، أشير إلى بطلانه بالمرّة ثم يبيّن بطلان مشعري الأذن والعين كما في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أُذُنٌ لَا يُسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقال في تفسير آية فاطر^(٣): «ترشيح لتمثيل المصرّين على الكفر بالأموات وإشباع إقناطه ﷺ من إيمانهم. والباء مزيدة للتأكيد؛ أي: وما أنت مسمع. والمراد

(١) «روح المعاني»: (ج: ٢٠، ص: ١٩) في تفسير سورة النمل.

(٢) ليست لفظة «قيل» ههنا للتمريض كما هو المشهور من المشاعر بين أهل العلم، بل قد تكون للتبرئة؛ أي عدم نسبة القول إليه وهذا هو المعنى المراد ههنا فتفطن.

(٣) «روح المعاني»: (ج: ٢٢، ص: ١٨٦).

بالسمع هذا ما أريد به في سابقه، ولا يأبى إرادة السماع المعروف ما ورد في حديث القلب لأن المراد نفي الإسماع بطريق العادة وما في الحديث من باب ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَنْ يَكُنَّ اللَّهُ رَحْمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

وسياتي مزيد من تحقيق جواب الآلوسي في بسط إنكار أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

وفي «تفسير الجلالين» بحاشية العلامة الصاوي ما نصه^(١): ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ [النمل: ٧٩]، ثم ضرب مثلاً لهم بالموتى وبالصم وبالعُمي فقال: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلُوا مَدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠].

وفيه أيضاً ما نصه في تفسير آية فاطر^(٢): ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنَ فِي الْقُبُورِ﴾ أي الكفار، شبههم بالموتى فيجيئون». قال الصاوي: أي في عدم التأثير بدعوته.

وقال العلامة أستاذنا الشيخ عبد الكريم المدرس في تفسير «مواهب الرحمن»^(٣): «أي إن أولئك الكفار قلوبهم ميتة لا تُدرك الحقائق، وأذانهم صم لا تسمع المواعظ، ولا سيما عندما يولون عن الناصح الأمين مدبرين، فأنت لا تسمع أولئك الموتى ولا تسمع أولئك الصم إذا ولوا مدبرين».

وقال في تفسير آية فاطر^(٤): «يعني أن الكفار الذين تعظمهم وتدعوهم إلى الله كأموات هامدين في القبور ولست بقادر على إسماعهم الكلام على الوجه المعروف من التكلم مع الأحياء للإفادة والاستفادة».

(١) «تفسير الجلالين»: (ج: ٣، ص: ١٦٩).

(٢) «تفسير الجلالين»: (ج: ٣، ص: ٢٥٩).

(٣) «مواهب الرحمن»: (ج: ٦، ص: ٢١٠) في تفسير آية النمل.

(٤) «مواهب الرحمن»: (ج: ٦، ص: ٤١٤).

فَتَحْصَلَ أَنَّ الْمُنْفِيَّ فِي الْآيَتَيْنِ هُوَ سَمَاعُ الْقَبُولِ وَالِاسْتِفَادَةِ. وَأَيَّدَ هَذَا الْمَعْنَى الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي^(١) وَالشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْفَتَاوَى^(٢). لَكِنْ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ تَنْكَرُ سَمَاعَ الْمَوْتَى، وَعِنْدَمَا ذُكِرَ لَهَا أَنَّ ابْنَ عَمَرَ يَرَوِي حَدِيثَ قَتْلِ بَدْرِ وَخُطَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: وَهَلْ أَبْنُ عَمَرَ -أَيَّ غَلِطَ-.

وإليك نص روايته في النسائي^(٣)، عن ابن عمر أن النبي ﷺ وقف على قلب بدر فقال: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟» قال: «إنهم ليسمعون الآن ما أقول لهم».

ورواه البخاري في صحيحه أيضاً^(٤) وبعد أن قالت عائشة: وَهَلْ ابْنُ عَمَرَ. قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الْحَقُّ». ثُمَّ قَرَأَتْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠]، حَتَّى قَرَأَتْ الْآيَةَ.

وبعد أن اتفق الأئمة على أن النفي في هذه الآية نفي سماع قبول، أجابوا عن هذا الإنكار المعارض للأخبار المستفيضة الناطقة بأن للموتى إدراكاً وسماعاً، فمن العلماء من نسب الخطأ إلى السيدة عائشة رضي الله عنها واعتذر عنها بأنها قد اجتهدت فاخطأت، ومنهم من حاول الجمع ليندفع التعارض في الظاهر. وإليك أجوبتهم عن إنكارها رضي الله عنها.

(١) «فتح الباري» (ج: ٣، ص: ٢٣٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (ج: ٥، ص: ٣٦٤).

(٣) في «الكبرى» (٢٠٧٦) ولفظه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَفَقَ عَلَى قَلْبِ بَدْرِ فَقَالَ: «هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟» قَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ الْآنَ مَا أَقُولُ لَهُمْ». فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ: وَهَلْ ابْنُ عَمَرَ؛ إِنَّمَا قَالَ ﷺ: «إِنَّهُمْ الْآنَ يَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الْحَقُّ»، ثُمَّ قَرَأَتْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠] حَتَّى قَرَأَتْ الْآيَةَ.

(٤) البخاري (٣٧٦٠).

قال بدر الدين الزركشي في «الإجابة»^(١): قال السهيلي في «الروض الأنف»: «وعائشة لن تحضر وغيرها ممن حضر أحفظ للفظه، ﷺ وقد قالوا: يا رسول الله أتخاطب قوماً قد جِئُوا؟ فقال ﷺ: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم»^(٢). وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحال عالمين جاز أن يكونوا سامعين إما بأذان رؤوسهم إذا قلنا إن الروح تعاد إلى الجسد، أو إلى بعضه عند المسألة وهو قول جمهور أهل السنة، وإما بأذن القلب أو الروح على مذهب من يقول بتوجه السؤال إلى الروح من غير رجوع منه إلى الجسد أو إلى بعضه».

قال: «وقد روي أن عائشة احتجّت بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ﴾ وهذه الآية كقوله: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى وَمَنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الزخرف: ٤٠] أي إن الله هو الذي يهدي ويوفق ويدخل الموعظة في أذان القلوب لا أنت، وجعل الكفار أمواتاً وصماً على جهة التشبيه بالأموات وبالصم، فالله هو الذي يسمعهم على الحقيقة إذا شاء فلا تعلق لها في الآية لوجهين:

أحدهما: أنها إنما نزلت في دعاء الكفار إلى الإيمان.

الثاني: أنه إنما نفى عن نبيه أن يكون هو المسمع لهم، وصدق الله؛ فإنه لا يسمعهم إذا شاء إلا هو».

وقال السيوطي في «شرح النسائي»^(٣): قال البيهقي: «العلم لا يمنع من السماع، والجواب عن الآية أنهم لا يسمعون وهم موتى، ولكن الله أحياءهم حتى سمعوا كما قال قتادة».

(١) «الإجابة» (ص: ١٠٩-١١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٥٧)، ومسلم (٧٤٠٣)، وهذا لفظ مسلم.

(٣) «شرح الصدور» (ج: ٤، ص: ١١٠-١١١).

ولم ينفرد ابن عمر بحكاية ذلك، بل وافقه والده عمر وأبو طلحة وابن مسعود وغيرهم. بل ورد أيضاً من حديث عائشة أخرجه أحمد بإسناد حسن، فإن كان محفوظاً رجعت عن الإنكار لما ثبت عندها من رواية هؤلاء الصحابة لكونها لم تشهد القصة».

وقال الشيخ العلامة المحدث داود البغدادي في كتابه «صُلح الإخوان»^(١) ناقلاً عن ابن تيمية: «وليس كل من أنكر شيئاً لم يبلغه يصير فاسقاً، بل قد يكون مجتهداً مخطئاً فيثاب على اجتهاده ويغفر له خطؤه فقد أنكرت عائشة وطائفة معها رؤية محمد ﷺ ربه وأثبت ذلك ابن عباس وجهور أهل السنة ولم يقل أحدهما في صاحبه إلا خيراً، كذلك أنكرت عائشة سماع أهل القلب الموتى نداء النبي ﷺ لهم يوم بدر.

وثبتت النصوص بأن الموتى يسمعون خفق النعال وأنهم يسمعون سلام الأحياء. لأن عائشة لم تثبت عندها النصوص بذلك وتأولت ظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الضُّمَمَ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠] ولو أنكر اليوم مَنْ بلغته السنة الصحيحة لم يكن معذوراً كعذر عائشة رضي الله عنها».

وقال الشيخ داود رحمه الله تعالى في كتابه المذكور^(٢): «وإنكار عائشة رضي الله عنها سماع أهل القلب لعدم شهودها القصة، قال ابن رجب في «أهوال القبور»: «فإن عمر وأبا طلحة وغيرهما ممن شهد القصة حكيها عن النبي ﷺ وعائشة لم تشهد ذلك، وروايتها عن النبي ﷺ أنه قال: «إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول لهم حق»^(٣) يؤيد رواية من روى أنهم يسمعون ولا ينافية؛ فإن الميت إذا جاز أن يعلم جاز أن يسمع».

(١) «صُلح الإخوان» (ص: ٢٨).

(٢) «صُلح الإخوان» (ص: ٦١).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٠٥)، ومسلم (٢١٩٧)، وهذا لفظ البخاري.

وقال العلامة الآلوسي في تفسيره الشهير^(١): «ولا يأبى إرادة السماع المعروف ما ورد في حديث القليب؛ لأن المراد نفي الإسماع بطريق العادة، وما في الحديث من باب ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَنْ يَكُنَّ اللَّهُ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] وإلى هذا ذهب البعض».

وقال العلامة المفتي أستاذنا الشيخ عبد الكريم المدرس في تفسيره «مواهب الرحمن»^(٢): «ولا ينافي هذا ما وقع من كلام الرسول ﷺ مع قتلى المشركين وجوابه لعمر ﷺ بقوله «والله ما أتم بأسمع، ولكن لا يطيقون الجواب». لأن ذلك الإسماع والسماع كان إسماعاً للروح في عالم البرزخ وهو حق ثابت لكل أحد وفي كل حال، والمقصود هنا أنك لا تسمع إسماعاً حسب العادة من إسماع المخاطب الحي وإلا فالأدلة على الإدراك البرزخي للأموات كثيرة».

وللعلامة المحقق المحدث الفقيه الشيخ داود البغدادي جواب يجمع بين الأدلة، ويدفع التعارض ذكره في منحة الوهبية؛ قال رحمه تعالى^(٣): «إن إنكارها خاص بالكافر فقط، ظناً منها أن السماع الثابت بنصه ﷺ لأهل القليب هو السماع المذكور في الآيتين، ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠]، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّنْ فِي أَقْبُورٍ﴾ [فاطر: ٢٢]، وليس كذلك كما قاله أساطين العلماء؛ لأن السماع المنفي في الآيتين هو سماع القبول والإذعان للإيمان، وقد شبه الكفار الأحياء الذين لهم أسماع وأبصار وعقول بالأموات لا من حيث انعدام الإدراكات والحواس؛ بل من حيث عدم قبولهم الهدى والإيمان، وذلك أن الميت من حين تصل روحه للغرغرة ويشاهد منزلته بشخص بصره لمنزلته إلى الآخرة لا ينفعه الإيمان لو آمن.

(١) «روح المعاني» (ج: ٢٢، ص: ١٦٨).

(٢) «مواهب الرحمن» (ج: ٦، ص: ٤١٤).

(٣) في «المنحة الوهبية» (ص: ٨-٩) بزيادة يسيرة.

فيقول الله تعالى: إن الناس الذين كتب عليهم الشقاوة الأزلية لا ينفعهم دعاؤك لهم إلى الإيمان كما لا ينفع أهل القبور الإيمان، لأن أهل القبور قد رأوا عياناً ما هو مطلوب منهم أن يؤمنوا بالغيب، فإذا وصلوا إلى الموت لا يقبل منهم الإيمان.

فالسماع هنا هو القبول، تقول: فلان أمرته بكذا فما سمع. أي: ما قبل، وإن كان سامعاً بحاسة أذنه، فكذلك الكفار نزلت الآياتان فيهم؛ هم أحياء لهم أبصار وأسماع لكن لكونه تعالى ختم على قلوبهم بالشقاء، أخبر تعالى: إنك يا محمد لا تسمعهم. أي: لا يقبلون منك الإيمان كما أن أهل القبور لا يقبل منهم الإيمان، فالسماع الثابت في الأحاديث الصحيحة سماع الحاسة والسماع المنفي في الآيتين هو سماع القبول وهذا ظاهر لمن ألقى السمع وهو شهيد.

والدليل على هذا أن الله تعالى بعد قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتِ وَلَا تَسْمَعُ الدَّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠] قال: ﴿إِنْ تَسْمَعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [النمل: ٨١]، فقد أثبت للمؤمنين السماع الذي بمعنى القبول.

فمن جعل السماع المنفي في الآية بمعنى سماع الحاسة قلنا له: فقد أثبت الله على قولك ذلك للمؤمنين وهو مطلوبنا، فيكون ثبوت السماع بنص القرآن؛ فكيف تجحد نص القرآن كما تجحد نص الحديث الذي ما بعد كتاب الله أصح منه؟!

والدليل على أن عائشة إنما أنكرت سماع الكفار فقط ما ثبت عنها في الحديث المتقدم الذي رواه ابن أبي الدنيا من «إنه ما من رجل يزور قبر أخيه ويجلس عنده إلا استأنس به ورد السلام حتى يقوم» فهذا أثبت له الرؤية المستلزمة للاستئناس، ورد السلام عليه المستلزم لسماع السلام، وقوله «حتى يقوم» متعلق بـ «استأنس»، على أن عائشة رضي الله عنها نفت السماع عن الكفار وأثبتت لهم العلم فقالت إن رسول الله ﷺ قال: «إنهم الآن ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق».

وقال علماء الأمة: إن العلم يستلزم السماع ولا ينافيه كما حققه ابن تيمية وابن القيم وابن رجب والسيوطي وغيرهم، لأن الموت لو كان عدماً محضاً كما يزعم الجهلة لانتفى عن الميت جميع الإدراكات، فإذا أثبتت عائشة العلم بالنص المروي عنها كما في البخاري تحقق أنها تثبت الإدراكات، لكن ظنت أن السماع الذي أثبتته الصحابة عن النبي ﷺ سماع القبول والهدى، وهو لا ينفع اتفاقاً، بل هو الحق الجامع بين أقوال الصحابة وقولها، والجامع بين قولها في روايتها حديث الزيارة».

بقي أن مشايخ الحنفية ينكرون سماع الموتى معتمدين على إنكار عائشة المتقدم، لذا تراهم يحملون قوله ﷺ «لقنوا موتاكم...»^(١) على المجاز أي من قَرُب من الموت وأجابوا عن خطابه ﷺ لقتلى المشركين بأنه خصوصية له، أو هو من ضرب المثل أو هو مردود بقول عائشة.

وأورد عليهم ما ثبت في الصحيح من سماع الميت خفق النعال، وأجاب عنه الكمال ابن الهمام في فتح القدير^(٢) بما يشعر بالتكلف، ونص عبارته في التفصي والتخلص: «اللهم إلا أن يخلصوا ذلك بأول الوضع في القبر مقدمة للسؤال جمعاً بينه وبين الآيتين فأنهما يفيدان عدم سماعهم فإنه تعالى شبه الكفار بالموتى لإفادة تعذر سماعهم، وهو فرع عدم سماع الموتى».

لذلك ترى العلامة ابن عابدين يعارض ما تقدم بقوله^(٣) لكن قال في «شرح المنية»: «إن الجمهور على أن المراد منه مجازه». أي لا المعنى الحقيقي المفيد في الظاهر عدم سماع الموتى.

(١) أخرجه مسلم (٢١٦٢)، وهو طرف من حديث.

(٢) «فتح القدير» (ج: ١، ص: ٤٤٧).

(٣) «شرح المنية» (ج: ٢، ص: ١٩١).

والعلامة الشيخ داود وجّه عبارة مشايخ الحنفية بأحسن توجيه فقال في منحتة^(١): «هذا منهم مبنيٌّ على أن مبني الإيمان على العرف، فلا يلزم منه نفي حقيقة السماع، كما قالوا فيمن حلف لا يأكل اللحم، وأكل السمك، مع أنه تعالى سماه لحماً طرياً».

أقول: وهذا كذلك، فإن من حلف لا يكلم زيداً وكان ميتاً فكلمه لا يحنث؛ لأن التكلم المراد منه المتعارف الذي يكون فيه محاورة بأخذ الكلام وردّه، ولما كان الميت يسمع ولا يرد رداً متعارفاً، بل رداً تؤمن به ولا نسمعه غالباً، لم يحصل حقيقة التكلم العرفي. فلهذا قالوا: لا يحنث. لا لأن الميت لا يسمع، وهذا ظاهر.

ثم أجاب عن قول العلامة الكمال بأن حديث القليب مردود بإنكار عائشة بقوله^(٢): «قال الشيخ على القاري: والحديث المتفق عليه لا يصح أن يكون مردوداً لاسيما ولا منافاة بينه وبين القرآن، فإن المراد من الموتى الكفار والمنفي منصب على نفي النفع لا على مطلق السمع كقوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، يعني مع كونهم لهم أسماع وأبصار لكن لكونهم لا يسمعون الإيمان والهدى ولا يرونه جعلهم الله كالصم والعمي، أو على نفي الجواب المترتب على السماع. قال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾ [الروم: ٥٢] «وهم مثلهم لما سدوا عن الحق مشاعرهم» أن الله يسمع من يشاء أي هدايته، فيوفقهم لفهم آياته والاتعاظ بعظاته، ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، «ترشيح لتمثيل المصّرّين على الكفر بالأموات، ومبالغة في إقناطهم». انتهى كلام القاري. فالآية من قبيل: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَن أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦].

(١) (ص: ١٠).

(٢) «المنية» (ص: ١٠).

ثم نقل الشيخ العلامة داود ردود العلامة علي القاري على جواب ابن المهام، ونقل إطباق الحنفية على سنية السلام على أهل القبور وذكر آثاراً كثيرة، ثم نقل عن الفتاوى الهندية سنية زيارة القبور وهو مذهب أبي حنيفة، ونقل عن فتاوى قاضي خان ما يفيد سنية السلام والزيارة وقراءة القرآن.

ثم قال^(١): «فإذا ثبت أن الميت يسمع تسبيح نحو الحشيش الذي لا يُدرك للأحياء، بنص الأئمة الذين هم عمدة أهل الفتوى كيف ينفي السماع عن صوت المنادي له، بل مراد ذلك البعض منهم كما قال الشيخ علي القاري إنها مبنية على المتعارف، فذهب الإشكال، ولم يلزم التناقض في باب الإيمان في أقوالهم، وحصل الإيمان بقول الرسول ﷺ في الأخبار الصحيحة الثابتة وحصل الإجماع والله الحمد.

على أنه لو فرضنا أن القائل هو الإمام نفسه بعدم السماع، فهو قد ثبت عنه أنه قال كما قال غيره من الأئمة: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»، بل المشهور من مذهبه الأخذ بالمرسل والضعيف اعتناءً بشدة المتابعة لرسول الله ﷺ فكيف يمكن المخالفة للأحاديث الصحيحة المستفيضة؟ فهذا البعض من المشايخ يتبين عذره فلا يجوز لأحد أن يترك الحديث الصحيح الوارد عنه ﷺ ويأخذ بقول غيره».

والحاصل من هذا كله أن الميت يعلم ويسمع، والنفي في الآيتين محمول على المجاز، ومن كان عنده ذرة علم لا يشك فيما نقلناه من الآثار الصحيحة، وأقوال العلماء الجهابذة، فخذ هذا بقوة وكن من الشاكرين، وأستغفر الله العظيم وأتوب إليه.



(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (ص: ١٢).

المحور الثالث

في حياة خاتم النبيين وإخوانه المرسلين في البرزخ عليهم الصلاة والسلام

إن لخاتم النبيين وإخوانه من المرسلين عليهم الصلاة والسلام حياةً برزخيةً أرفع وأكمل من حياة سائر الخلق في البرزخ، كيف وهم المصطفون الأخيار، دلائل الحق على الحق تعالى، وأبواب الهداية والصدق، ونذكر الآثار الصحيحة الصريحة الدالة على حياة رسول الله ﷺ وحياة إخوانه من النبيين عليهم أفضل الصلاة وأكمل التسليم.

ف نقول: انعقد الإجماع على حياته ﷺ وقال الزرقاني في «شرح المواهب»: فمن خصائصه أنه حي في قبره يصلي فيه بأذان وإقامة، وكذلك الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون.

وجمهور السلف على أن هذه الحياة لهم حياة حقيقية، وأنها بالروح والجسد، وإن كنا لا ندركها في هذه النشأة، ومن صرح بهذا القول ابن عباس وقتادة ومجاهد والحسن وعمر بن عبيد، وواصل بن عطاء والجبائي والروماني، وجماعة من المفسرين، ولا يعلم في هذه المسألة خلاف من يعتد به كما أفاد العلامة محمد حسين مخلوف^(١).

وقد جمع الله لنا نبينا ﷺ الشهادة والنبوة فقد ثبت أنه ﷺ قد أكل طعاماً مسموماً عملته له يهودية^(٢)، وكان ذلك سبباً لشهادته ﷺ؛ فقد أخرج أحمد^(٣) وأبو يعلى^(١)

(١) في «حكم الإسلام في التوسل» (ص: ٢٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٤)، ومسلم (٥٨٣٤).

(٣) عن عبد الله بن مسعود في «المسند» (٣٨٧٣).

والطبراني^(٢) والحاكم في «المستدرک»^(٣) والبيهقي في «دلائل النبوة»^(٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال «لأن أحلف تسعاً أن رسول الله ﷺ قُتِلَ قتلاً، أحب إليّ من أن أحلف واحداً أنه لم يقتل، وذلك أن الله أتخذني نبياً واتخذني شهيداً».

وأخرج البخاري تعليقاً وأبو داود والبيهقي^(٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي ﷺ يقول في مرضه الذي توفي فيه: «لم أزل أجد ألم الطعام الذي أكلت بخير، فهذا أوان انقطاع أبهري»^(٦) من ذلك السُّم»^(٧). فهذا الحديث صريح في أن رسول الله ﷺ شهيد، والشهيد حي بنص القرآن.

قال الحافظ البيهقي في كتابه «الاعتقاد»: «الأنبياء بعد ما قبضوا ردت إليهم أرواحهم فهم أحياء عند ربهم كالشهداء»^(٨). وقال الحافظ السيوطي في «إنباه الأذكياء»^(٩): «وقلّ نبياً إلا وقد جمع مع النبوة وصف الشهادة، فيدخلون في عموم الآية».

وكيف لا تجتمع الشهادة مع النبوة وقد أخبرنا الله تعالى عن أنبياء بني إسرائيل بأنهم كانوا يُقتلون من قِبَل أقوامهم؛ قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾

(١) في «المسند» (٥٠٨٥).

(٢) في «الكبير» (١٠١١٩).

(٣) «المستدرک» (٤٣٩٤).

(٤) «دلائل النبوة» (٣٠٩٨).

(٥) في «السنن الكبرى» (٢٠٢٠٩).

(٦) الأبهري: العرق في الظهر كذا في النهاية.

(٧) (ج: ٨، ص: ٩٩-١٠٠) «صحيح البخاري» المطبوع بهامش فتح البخاري دار المعرفة بيروت، لبنان.

(٨) ذكر السيوطي في «إنباه الأذكياء» (ص: ٢٥٢).

(٩) «إنباه الأذكياء» (ص: ٢٥١).

يَأْتِيَنَّ اللَّهَ وَيَقْتُلُونَ النَّيِّكَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾ [البقرة: ٦١] وهذا القتل كان بغير حق فيكون النبي المقتول شهيداً، ومعلوم أن رتبة الشهيد قد حصلت بجهادهم وبذل أنفسهم لله تعالى، والنبي ﷺ هو الذي سنَّ لنا ذلك، ودعا إليه.

وقد قال ﷺ: « من سنَّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة »^(١). وقال ﷺ: « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من يتبعه لا ينقصه ذلك من أجورهم شيئاً... »^(٢). فكل أجر حصل للشهيد فإنه يحصل للنبي ﷺ، لسعيه مثله، والحياة أجر فيحصل للنبي ﷺ مثلها، واستمع إلى ما ثبت في حياته ﷺ في البرزخ.

روى النسائي^(٣) وابن حبان في صحيحه^(٤) كما في «ترغيب» الحافظ المنذري^(٥):
عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ « إن لله ملائكة في الأرض يبلغوني من أمتي السلام ».

وروي الإمام أحمد^(٦) أن السيدة عائشة رضي الله عنها تقول: «كنت أدخل بيتي الذي فيه رسول الله ﷺ وإني واضع ثوبي^(٧)، وأقول: إنما هو زوجي وأبي، فلما دفن عمر معهم فو الله ما دخلت إلا وأنا مشدودة عليّ ثيابي حياة من عمر».

(١) أخرجه مسلم (٢٣٩٨)، بلفظ «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء».

(٢) أخرجه مسلم (٦٩٨٠).

(٣) في «الكبرى» (١٢٨١).

(٤) «صحيح ابن حبان» (١٩٥).

(٥) «الترغيب والترهيب» (ج: ٢، ص: ٤٩٨).

(٦) في «المسند» (٢٥٦٦٠).

(٧) التذكرة باعتبار أنها شخص.

وهذا تقرير من أم المؤمنين أنه ﷺ بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى لا يزال زوجها، ولا حرج عليها أن يرى منها ما لا يراه الأجنبي، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان حياً حياة حقيقية. وهذا يؤيد ما ذهب إليه بعض العلماء من أن نساء النبي ﷺ ما كُنَّ في عدّة منه ﷺ عقب انتقاله من هذه الدار، بل كان نكاحهن لا يزال قائماً بينه وبينهن. ومن أجل هذا حرّم على غيره ﷺ أن ينكحهن رضي الله عنهن.

ومن أوضح الأدلة في ثبوت الحياة البرزخية للأنبياء بعد انتقالهم إلى الرفيق الأعلى أن المال الذي يتركونه لا يورث عنهم، وإنما يكون صدقة من الصدقات كما يتصدّق الحي بماله، ولو كانوا أمواتاً لكانت تركتهم كسائر تركات الأموات تعطى لوارثيهم. وأم المؤمنين لما كانت تسترّ من عمر بعد دفنه في غرفتها، كانت تعلم أنه يراها وإلا لا يكون لتسترها معنى.

فإن قلت: كيف يكون حياً ويختلف في عدة أزواجه وزوال ملكه عن ماله، وهذا القرآن ناطق بموته بقوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وقوله ﷺ: «إني أمرؤ مقبوض...»^(١). وقول الصديق رضي الله عنه: «فإن محمداً قد مات»، وأجمع المسلمون على إطلاق ذلك عليه؟

فأجاب تقي الدين السبكي بأن ذلك الموت غير مستمر، وأنه ﷺ أحْيِي بعد الموت، ويكون انتقال الملك ونحوه كاعتداد الزوجات مشروطاً بالموت المستمر وإلا فالحياة الثابتة حياة أخروية، ولا شك أنها أعلى وأكمل من حياة الشهداء وهي ثابتة للروح بلا إشكال. انتهى^(٢).

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦٣٠٥)، والحاكم في «المستدرک» (٧٩٥٠).

(٢) كذا في «مشتهى الخارف الجاني» للعلامة محمد خضر الشنقيطي (ص: ٢٨٠).

فإن قيل: إذا كانت حياة مستمرة فما معنى رد الروح إليه ﷺ كما ثبت في سنن البيهقي^(١) وأبي داود^(٢)، ولفظه: « ما من مسلم أو من أحد يسلم علي إلا ردّ عليّ روحي حتى أردّ عليه السلام ». فإن مقتضاه انفصالها عنه وهو الموت.

والجواب^(٣) عن ذلك هو أن ذلك عبارة عن إقبال خالص والتفات روحاني يحصل من الحضرة النبوية إلى عالم الدنيا، وقوالب الأجساد الترابية، وتنزل إلى دائرة البشرية، حتى يحصل عند ذلك رد السلام، وهذا الإقبال يكون عاماً حتى لو كان المسلمون في كل لحظة أكثر من ألف ألف ألف لوسعهم ذلك الإقبال النبوي والالتفات الروحاني.

وفي «فتح الباري» أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة:

أحدها: أن المراد بقوله: «رد الله عليّ روحي»: إن ردّ روحه كان سابقاً عقب دفنه، لا أنها تعاد ثم تنزع ثم تعاد.

الثاني: سلّمنا لكن ليس هو نزع موت بل لا مشقه فيه.

الثالث: أن المراد بالروح الملك الموكل لذلك.

الرابع: المراد بالروح؛ النطق فتجوز فيه من جهة خطابنا بها نفهمه.

الخامس: أنه يستغرق في الملاء الأعلى فإذا سلّم عليه رجع إليه فهمه ليجيب من يسلم عليه.

(١) في «السنن الكبرى» (١٠٥٦٩).

(٢) «سنن أبي داود» (٢٠٤١).

(٣) نفس المصدر (ص: ٢٨١).

وأجيب أيضاً بأن ردَّ الروح مجاز عن المسرة يقال: لمن سرَّ عادت إليه روحه، ولضده ذهبت، فهو عبارة عن دوام سروره ﷺ بالسلام عليه، لأن الكون لا يخلو عن مُسلَّم عليه، بل قد يتعدد في آن واحد ما لا يحصى كُثرة.

وفي روح المعاني: المراد بتلك الحياة نوع من الحياة غير معقول لنا وهي فوق حياة الشهداء بكثير، وحياة نبينا ﷺ أكمل وأتم من حياة سائرهم عليهم الصلاة والسلام.

ثم إن تلك الحياة في القبر وإن كانت يترتب عليها بعض ما يترتب على الحياة في الدنيا المعروفة لنا من الأذان والصلاة والإقامة ورد السلام المسموع ونحو ذلك إلا أنها لا يترتب عليها كل ما يمكن أن يترتب على الحياة المعروفة ولا يحس بها ولا يدركها كل واحد، فلو فرض انكشاف قبر نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يرى الناس النبي فيه إلا كما يرون سائر الأموات الذين لم تأكل الأرض أجسادهم، وربما يكشف الله تعالى لبعض عباده فيرى ما لا يرى الناس، ولولا هذا لأشكل الجمع بين الأخبار الناطقة بحياتهم في قبورهم.

أقول: للسيوطي جواب عن حديث الرد المذكور المفيد بظاهره عدم حياة النبي ﷺ في قبره أنقله تسميماً للفائدة ونصه: «أنه ليس المراد بردُّ الروح عودها بعد مفارقة البدن؛ وإنما النبي مشغول بأحوال الملكوت مستغرق في مشاهدة ربه كما كان في الدنيا في حالة الوحي وفي أوقات آخر، فعبر عن إفاقته من تلك المشاهدة وذلك الاستغراق برد الروح.

ونظير هذا قول العلماء في اللفظة التي وقعت في بعض أحاديث الإسراء، وهي قوله: «فاستيقظت وإذا أنا بالمسجد الحرام» ليس المراد الاستيقاظ من النوم، فإن

الإسراء لم يكن مناماً، وإنما المراد الإفاقة مما خامره من عجائب الملكوت». ثم قال: «وهذا الجواب عندي أقوى مما يجاب به عن لفظة الرد»^(١).

وذكر الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية»^(٢) بعنوان حياته ﷺ في قبره، عن أبي هريرة أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «والذي نفسي بيده لينزلن عيسى بن مريم -عليهما السلام-، ثم لئن قام على قبري فقال: يا محمد. لأجيبنّه». ورواه أبو يعلى^(٣) أيضاً، وذكره السيوطي في «إنباه الأذكياء»^(٤).

وأخرج أبو نعيم في «دلائل النبوة»^(٥) عن سعيد بن المسيب قال: «لقد رأيتني ليالي الحرة وما في مسجد رسول الله ﷺ غيري، وما يأتي وقت صلاة إلا وسمعت الأذان من القبر». وذكره ابن سعد في «الطبقات»^(٦) عن سعيد بن المسيب أنه كان يلزم المسجد أيام الحرة والناس يقتلون قال: «فكنت إذا كانت الصلاة أسمع أذاناً من قبَل القبر الشريف».

وأخرج الدارمي^(٧) بسنده مثل ذلك ولفظه: وأن سعيد بن المسيب لم يبرح مقيماً في المسجد، وكان لا يعرف وقت الصلاة إلا بهمهمة يسمعها من قبر النبي ﷺ. وذكر هذه الواقعة أيضاً الشيخ ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم»^(٨) ونص عبارته:

(١) في «إنباه الأذكياء» (ص: ٢٥٧).

(٢) «المطالب العالية» (ج: ٤، ص: ٢٣).

(٣) في «مسنده» (٦٥٨٤).

(٤) «إنباه الأذكياء» (ص: ٢٥٠).

(٥) «دلائل النبوة» (١١٦/٢).

(٦) في «الطبقات الكبرى» (١٣٢/٥).

(٧) «سنن الدارمي» (٩٣).

(٨) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص: ٣٧٣).

بن مريم قائم يصلي أقرب الناس به شبهاً عروة بن مسعود، وإذا إبراهيم قائم يصلي أشبه الناس به صاحبكم - يعني نفسه - فحانت الصلاة فأمتهم.... « وهذه رؤيا وهي وحيٌّ. وقوله ﷺ: «أشبه الناس به صاحبكم». دليل على أنه حيٌّ ببدنه، وقوله: «فحانت الصلاة» دليل على أنهم يرقبون أوقات الصلاة فيصلونها.

وأخرج مسلم^(١) أيضاً أن رسول الله ﷺ قال: « أتيت على موسى ليلة أسري بي عند الكتيب الأحمر، وهو قائم يصلي في قبره » ولا يتردد الناظر هنا في أن هذه الصلاة هي ذات ركوع وسجود، والشرع إذا أطلقها أريد بها هذا المعنى الحقيقي العرفي، وصرف لفظ الصلاة ههنا إلى غير هذا المعنى من غير قرينة غلط تأباه قواعد العربية والبيان.

قال العلامة الشنقيطي في «مشتهى الخارف الجاني»^(٢): قال الزرقاني في شرح «المواهب»: «ولا تدافع بين رؤيته موسى يصلي في قبره وبين رؤيته في السماء لأن للأنبياء مراتع ومسارح يتعرفون فيها شأؤوا ثم يرجعون، أو لأن أرواحهم بعد فراق الأبدان مع الرفيق الأعلى ولها إشراف على البدن وتعلق به فيتمكنون من التعرف والتقرب بحيث يرد السلام على المسلم.

وبهذا التعلق رآه يصلي في قبره ورآه في السماء ورأى الأنبياء في بيت المقدس وفي السماء، كما أن نبينا ﷺ في الرفيق الأعلى وبدنه في قبره يرد السلام على من يُسلم عليه، ولم يفهم هذا من قال: رؤيته يصلي في قبره منامية أو تمثيل أو أخبار عن وحي لا رؤية عين، فتكلفات بعيدة».

(١) مسلم (٦٣٠).

(٢) «مشتهى الخارف الجاني» (ص: ٢٨٢).

وقال الحافظ السيوطي في «الدر المنثور»^(١): أخرج الحاكم وصححه^(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ مرَّ على ثنية فقال: «ما هذه؟» قالوا: ثنية كذا وكذا قال: «كأنني إلى يونس على ناقة، خطمها ليف، وعليه جبة من صوف وهو يقول: لبيك اللهم لبيك». ولا يشك أحد في بقاء الجسد والروح عندما يقرأ هذا الحديث؛ إذ الركوب واللباس، والتلبية من أعمال الجوارح والأعضاء، والأرواح لا يناسبها مثل هذا.

وأخرج الإمام^(٣) أحمد ومسلم^(٤) وابن ماجه^(٥) عنه ﷺ أنه قال: «كأنني أنظر إلى موسى في هذا الوادي محرماً، عليه قطوانتين»^(٦)، له جوار. أي رافع صوته بالتلبية وغيرها.

فإن قلت: كيف يصلّون ويحجّون ويلبّون وهم أموات في الدار الآخرة، وقد انقطع عنهم التكليف في تلك الدار، بل هي دار جزاء ونعيم للمؤمنين.

وأجيب بأنهم أفضل من الشهداء كما قد علمت، وحياتهم أرفع، فلا يبعد أن يحجّوا ويصلّوا ليس على جهة التكليف بهذه العبادات، بل على جهة أنها مقربة إليه ولا يختلف فضلها في الدارين، بل في هذا إظهاراً لفضل هذه العبادات التي يحرص على

(١) «الدر المنثور» (ج: ٤، ص: ٣٣٤).

(٢) في «المستدرک» (٤١٢٣).

(٣) عن ابن عباس في «المسند» (١٨٥٤).

(٤) مسلم (٤٣٨).

(٥) «سنن ابن ماجه» (٢٨٩١)، ولفظهم «كأنني أنظر إلى موسى صلى الله عليه وسلم - فذكر من لونه وشعره شيئاً لم يحفظه داود - واضعاً إصبعيه في أذنيه له جوار إلى الله بالتلبية».

(٦) وأما لفظ «القطوانتين» فقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٢٥٥)، بلفظ «كأنني أنظر إلى موسى في هذا الوادي محرماً بين قطوانتين».

أداءها الأنبياء في عالم البرزخ، فكيف بالمسلم المكلف في هذه الحياة فيكون في أداءها أشد حرصاً. هذا ما ظهر لي والله أعلم.

وأما ما أخرجه البيهقي في كتاب الأنبياء^(١) والحاكم في تاريخه عن ثابت عن أنس مرفوعاً: «أن الأنبياء لا يتركون في قبورهم بعد أربعين ليلة، ولكنهم يصلون بين يدي الله حتى ينفخ في الصور». فقد قال محمد خضر الشنقيطي في كتابه «المشتهى» المذكور^(٢): قال الحافظ: «في سنده محمد عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ، وذكر الغزالي: (أنا أكرم على ربي من أن يتركني في قبري بعد ثلاث). وهذا لا أصل له إلا أن أخذ من رواية ابن أبي ليلى هذه، وليس الأخذ بجيد لأن روايته قابلة للتأويل».

قلت: ولأن روايته بعد الأربعين ليلة، وهذا قال: (بعد ثلاث)، فبينهما بون كثير. قال البيهقي: «فالمراد أنهم لا يتركون يصلون إلا هذا القدر، ثم يكونون مصليين بين يدي الله تعالى».

وهذا الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان في تاريخه والطبراني في الكبير وأبو نعيم في الحلية عن أنس، قال في «روح المعاني»: قال فيه ابن حبان: «هو باطل، وفيه الخشني، وهو منكر الحديث جداً؛ يروى عن الثقات ما لا أصل له». قال: والحديث بتمامه عند الطبراني^(٣): «ما من نبي يموت فيقيم في قبره إلا أربعين صباحاً حتى ترد إليه روحه»، «ومررت ليلة أسري بي بموسى وهو قائم يصلي في قبره»، وهو على هذا لا يدل على أنه بعد الأربعين يقيم في قبره، بل يخرج منه وإنما يدل على أنه لا يبقى في القبر ميتاً كسائر الأموات أكثر من أربعين صباحاً، بل ترد روحه ويكون حياً، وأين

(١) في «ما ورد في حياة الأنبياء في قبورهم» (٥/١).

(٢) «مشتهى الخارف الجاني» (ص: ٣٨٢).

(٣) في «مسند الشاميين» (١٦١٤).

هذا من دعوى الخروج من القبر بعد الأربعين؟! فإن الحياة في القبر لا تستلزم الخروج».

وفي جامع الثوري، ومصنف عبد الرزاق^(١) عن ابن المسيّب أنه رأى قوماً يسلمون على النبي ﷺ فقال: ما يمكث نبي في قبره أكثر من أربعين يوماً حتى يرفع. فهذا لم يصحّ عن ابن المسيّب.

ويؤيد عدم صحته ما رواه الدارمي عن سعيد بن عبد العزيز قال: «لما كان أيام الحرة لم يؤذن في مسجد النبي ﷺ، ولم يبرح سعيد بن المسيّب من المسجد، وكان لا يعرف وقت الصلاة إلا بهممة يسمعها من قبر النبي ﷺ».

وذكره ابن النجار وابن زبالة بلفظ: «إن الأذان ترك أيام الحرة ثلاثة أيام، وخرج الناس وسعيد بن المسيّب في المسجد. قال: فاستوحشت فدنوت من القبر، فلما حضرت الظهر سمعت الأذان في القبر، فصليت الظهر ثم مضى ذلك الأذان والإقامة في القبر لكل صلاة حتى مضت ثلاثة أيام ورجع الناس وعاد المؤذنون، فسمعت آذانهم كما سمعت الأذان من قبر النبي ﷺ». قوله «فصليت الظهر» اكتفاءً به لعلمه أنه حق لكن مقتضى قوله: «فلما حضرت الظهر»، أنه علم دخول الوقت قبل سماع الأذان».

قلت: هذا هو الظاهر لأن تحقق دخول الوقت شرط في صحة الصلاة وسعيد رحمه الله ممكن له معرفته بالظل وغيره.

قال الزرقاني: «وعلى تقدير صحة هذا كله فيمكن الجمع بما قاله شيخنا: بأنه لا يتركني على حياتي بحيث لا يقوى تعلق الروح بالجسد على وجه يمنع من ذهاب الروح بعد تعلقها بالجسد حيث شاءت متشكلة بصورة الجسد وأما الجسد فباقي إلى

(١) «مصنف عبد الرزاق» (٦٧٢٥).

يوم القيامة. وقوله: ما يمكث نبي غير المصطفى فغيره من الأنبياء إنما يقوى تعلق أرواحهم بأجسادهم بعد الأربعين، ومع ذلك هو صادق بأن يكون بعدها بزمن طويل أو يسير وبهذا الجمع يندفع التعارض لكن قوله: هو صادق. لا يصح لأنه خلاف قول الخبر: «لا يتركون في قبورهم بعد أربعين ليلة». وخلاف قول ابن المسيّب: ما يمكث نبي في قبره أكثر من أربعين يوماً، فإن صريحهما أن حدّ المكث لا يزيد على الأربعين فضلاً عن كثير». والله تعالى أعلم.



الفصل الثاني

في تحقيق الاستغاثة والاستمداد

الفصل الثاني

في تحقيق الاستغاثة والاستمداد

اعلم رحماني الله وإياك أنا معاشر أهل السنة والجماعة لا نعتقد تأثيراً ولا خلقاً ولا إيجاداً ولا إعداداً ولا نفعاً ولا ضرراً إلا الله وحده لا شريك له، ولا نعتقد تأثيراً ولا نفعاً ولا ضرراً للنبي ولا لولي قط من الأحياء والأموات.

ومبحث الاستغاثة والاستمداد الذي نحققه، لا يصادم هذه العقيدة ولا شائبة شرك فيه، لأن الموت هو انتقال إلى دار البقاء، والأرواح فيها باقية غير محبوسة لها جولان في مراتعها، بل هي في البرزخ أقوى، كالسيف إذا سُـلِّ من غمده.

قال بعض الفضلاء: «متى أذننا الله جل جلاله لا يمنعها مانع، وإنها في عالم البرزخ أقوى منها في عالم الشهادة والحس لإطلاقها من القيود البشرية، والعلائق البدنية. نعم هي متفاوتة في جولانها في القرب والزلفى، وحسب حالها من القوة والضعف والكبر والصغر».

والمستغيث من أهل السنة العارف لعقيدته والمحافظ عليها لا يعتقد في المستغاث به سوى أنه عبد محبوب مقرب بواسطة أعماله الصالحة، ولا يعتقد فيه إلا أنه سبب ووسيلة لإكرام الله تعالى له، ليس فيه تأثير بذاته ولا يضر ولا ينفع، وإكرام الله لأحبابه من الأنبياء والأولياء باقٍ، وما يحصل للمستغيث من بركات استغاثته، إنما هو كرامة لذلك النبي أو الولي، وهي لا تنقطع بالموت بإجماع الأمة. ومن أنكرها فقد ذهب مذهب المعتزلة.

أما إسناد الفعل لغير الله تعالى كقولك: (يا رسول الله أغثني في بليتي وشدتي)، فهذا يسمى إسناداً لغير من هو له، ومجازاً عقلياً عند علماء العربية من أهل البيان، وهو مستعمل في القرآن والسنة ولغة العرب.

وكثير من المسلمين يقول: انبت المطرُ الزرعَ، وأسكنَ الدواءُ صُداغَ رأسي وغير ذلك، ولا يعتقد مسلم أن المطرَ بذاته والدواءُ بذاته مؤثّرٌ، وإنما هو سبب عادي خلق الله فيه النفع، كذلك المستغاث به من نبي أو ولي سبب عادي، يكرمه الله تعالى ليكون وسيلة وباباً لقضاء حاجة المستغيث، فأين الشرك فيمن يعتقد ذلك؟!

وهل الشرك إلا جعل الشريك له تعالى في الخلق والإيجاد والإحياء والإماتة والضر والنفع وغير ذلك من أوصاف الله تعالى؟ والمستغيث من أهل السنة والجماعة برسول الله ﷺ لا يعتقد فيه ما ذكرناه من الخلق والإيجاد والإحياء وغير ذلك فكيف يدخل في دائرة الشرك، ولم يجعل الله شريكاً؟! بل أين الكفر فيمن يعتقد ذلك؟! وهو لم يُنكر مما عُلِمَ من الدين بالضرورة أو من الأحكام الشرعية المجمع عليها أو غير ذلك مما هو مبسوط في محله.

فإذا لم يقل الشرع الشريف بشركه وكفره، لا يقول بفسقه، لعدم ورود أثر في منع الاستغاثة وعدم عدها كبيرة بإجماع الفقهاء، وعدم ذكرها في كتب الكلام عند بيان التوحيد والشرك، ولذا لا تجدها في كتب الفقه التي ذكرت ما يحرم وما يحلّ! فمن قال في حق المستغيث إنه مشرك أو كافر، أو فاسق، فقد تقوّل على الله ورسوله، وأوقع نفسه في مراض الجهل المركب.

فإن قلت: إن كان يعتقد أن الله تعالى هو مسبب الأسباب، فلماذا لا يستغيث به تعالى أولاً و آخراً؟ قلت: إن الله تعالى وضع في دار التكليف أي: دار الحياة الدنيا أسباباً ومسببات، وعلاً ومعلولات، ورتّب كل سبب على كل مسبّب، كما رتّب كل علة على كل معلول، والخلائق بعضهم لبعض أسباب في قضاء الحوائج.

وقد أمرنا الله تعالى بالتعاون فقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢] وأمرنا رسول الله ﷺ به فقال: «والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه»^(١). وقال ﷺ: «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة»^(٢).

ولم يفرق الله تعالى في كتابه ورسوله ﷺ في سنته بين الحي والميت، فلا مانع من طلب الغوث الذي هو المعين والمنفّس من غيره تعالى إذ معناه طلب السعي من المستغاث به بأن يقضي الله حاجة المستغيث، وأنه سبب عادي لا مؤثّر ولا نافع ولا ضار بذاته، بل هو كاسب ومتسبّب، وهذا لا إشكال فيه عند الجميع.

وإنما الإشكال عندك أيها المعترض، وهو أنك تنظر إليه أنه ميت وتساويه بالأصنام التي يستغاث بها ويعتقد فيها الخلق والنفع والضرر استقلالاً، والحال أن بين الاستغاثين بوناً كبيراً، فكيف جاز لك القياس مع الفارق، والروح ما دامت لا تموت، فلا مانع من أن يعطيها الله التصرف في عالم البرزخ في قضاء حوائج المستغيث، كما جعل الله ملائكة حفظة، مع أنه هو الحفيظ، وهو قادر على الحفظ بلا احتياج إلى ملك، لكن قانون الدنيا هو مرتب على الأسباب.

ومن الأمور البديهية عند أهل العلم أن عدم ورود النهي في شيء لا يلزم كونه محظوراً شرعاً، لذا قيل في كتب الأصول: أن الترك إن صاحبه نهي، أي: ورد في تركه نهي كان منهياً عنه، وإلا فيكون في دائرة الإباحة لأنها الأصل في الأشياء. وهذا يعرفه صغار الطلبة فضلاً عن كبارهم المتقدمين في الطلب.

والذي أوقعه في ذلك القياس الفاسد، فهمه الفاسد للموت، الذي جعله يخصص كل حديث في هذه المسألة بالحي بلا تخصّص، ولا يدري أنه يلزمه تخصيص

(١) طرف من حديث أخرجه مسلم (٧٠٢٨).

(٢) وهذا طرف آخر من الحديث الذي قبله (٧٠٢٨).

غالب الأحكام التي علّمها النبي ﷺ أصحابه ﷺ بالحياة، إذ لا فرق بين مسألتنا هذه وغيرها من الأحكام لاسيما والمعرّض المنكر يجعلها من أبواب العقائد ومسائل التوحيد، فيكون غيرها أولى بالتخصيص.

ولو علّم ماذا يترتب عليه من لوازم بناءً على قياسه ذلك، لرأى أنه قد دخل في الشرك بناءً على زعمه ورأيه، إذ هو عندما خصص الاستغاثة بالحي دون الميت فقد جعل للحي تأثيراً دون الميت، وهذا مناقض لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

فإن قال قائل: قد ورد «لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله»^(١) قلنا: إطلاق الاستغاثة على الله تعالى، وحصرها به تعالى، دليل على إرادة معناها الحقيقي اللائق به تعالى.

(١) وفي سنده مقال؛ فإن فيه ابن لهيعة وهو مُتَكَلِّمٌ فيه كثيراً، والأئمة المتفرغون للصناعة الحديثية والمكثرون من الاشتغال بعلم الرجال قد جرحوه - قال الشمس الذهبي في «ميزانه» (ج: ٢، ص: ٤٩٥): قال ابن معين: ضعيف لا يُحتج به، ثم قال بعدما نقل تضعيفه: معاوية بن صالح: سمعت يحيى يقول ابن لهيعة ضعيف، وقال ابن معين «وهو ضعيف قبل أن تحرق كتبه وبعد احتراقها»، قال النسائي: «ضعيف»، وقال الجوزجاني: «لا نور على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به». ومعلوم ما هو اصطلاح ابن معين فيمن قال فيه إنه ضعيف. وقال ابن حجر في «التذهيب» (ج: ٣، ص: ٢٤٢): قال البخاري عن الحميدي: «كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً»، وقال ابن المدني عن ابن المهدي، «لا أحمل عنه قليلاً ولا كثيراً»، وقال حنبل عن أحمد: «ما حديث ابن لهيعة بحجة»، ثم قال الحافظ بعد سرد الأقوال فيه (ج: ٣، ص: ٢٤٤): وقال ابن قتيبة «كان يقرأ عليه ما ليس في حديثه»، يعني: فضعف بسبب ذلك، وقال مسعود عن الحاكم: «لم يقصد الكذب وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ»، وقال أبو جعفر الطبري في «تهذيب الآثار»: «اختلط عقله في آخر عمره». والإمام المحدث الكوثري وافق هؤلاء الأئمة وزاد عليهم ما نصه في «الإشفاق» (ص: ٢٠): «يدلس على الضعفاء واختلط بعد احتراق كتبه اختلاطاً شديداً فلا يُكتب حديثه إلا من رواية العبادلة الأربعة: ابن مبارك وابن وهب، وابن يزيد، والقعني عنه وليس هذا من رواية أحدهم...».

وهذا ما قاله أهل العلم من أن المراد من هذا الحصر بيان أن المغيث على الإطلاق هو الله، والمعنى الحقيقي لها خلق التخلص من البلية والشدة، وهذا معنى خاص به تعالى وهو المراد حيث أطلق، لذا كان إطلاقها على غيره تعالى مجازاً.

والمعنى المجازي الشائع في إطلاق الاستغاثة على غيره تعالى هو طلب السعي من المستغاث به في تخليص المستغيث من كربته إذا كان المستغاث به حياً، وأما إذا كان ميتاً فالأرواح جوارحه، وحديث: «من نفس كربة...» إلخ عامٌ لكل حالة.

والمسلم الموحد منا معاشر أهل السنة والجماعة لا يعتقد الضر والنفع إلا في الله كما تقدم بيانه، وقد استعمل القرآن ألفاظاً في حقه تعالى، واستعملها في غيره، وكان الاستعمال الأول حقيقياً والثاني مجازياً، خذ مثلاً قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢١٣] فإنه لا يشك مسلم أن المراد من الهداية في حقه تعالى إيجادها وخلقها فيمن يشاء، إذ هو الخالق لكل شيء، وهذا معنى حقيقي متعين إرادته ههنا، إذ هو اللائق بذاته تعالى.

و لا خلاف بين أهل العلم من المفسرين أن هذا المعنى هو المراد، سواء، قيل: الهداية خلق الإيصال، أو خلق إرادة ما يؤدي إلى المطلوب كما هو معلوم عند أهل الرسوخ من العلماء، وقد أطلقها الله تعالى على رسوله ﷺ في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] وعلى كتابه المجيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] وأراد البيان الإلهي بالإطلاقين معنى لائقاً بهما.

فالهداية في رسول الله ﷺ معناها أنه سبب في الإرادة والإيصال إلى المطلوب والمقصود وهو التوحيد والإقرار بالنبوة، وهذا معنى مجازي، والهداية في القرآن الذي هو كلامه الأزلي، ووصف من أوصافه تعالى معناها أنه موصل أيضاً فإذا كان إطلاقها على رسول الله ﷺ جائزاً حيث أريد ذلك المعنى المجازي اللائق ببشرته ﷺ فما المانع

من استعمال لفظ الاستغاثة في مخلوق وقد أريد بها معنى مجازي لائق بها، لا سيما وقد استعمل مثل ذلك.

وأزيدك مثلاً لتتضح المسألة لديك، وهو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فإنه بمنطوقه قد أفاد حصر الاستعانة به تعالى، بتقديم الضمير المنفصل كما قال أهل التفسير، وهذه الاستعانة بمعنى خلق العون وإيجاده، وهذا مختص به تعالى.

لذا نفاه رسول الله ﷺ عن غيره تعالى بقوله: «وإذا استعنت فاستعن بالله»^(١) أن رسول الله ﷺ كان في مقام التعليم، وهو يحتاج إلى بيان المعنى المختص به تعالى، لزرع التوحيد في القلوب، أما إذا أُسندت الاستعانة إلى غيره تعالى فيراد منها معنى مجازي لاستحالة إرادة ذلك المعنى الحقيقي في استعمال المسلم الموحد له.

وقد استعملت الاستعانة مجازاً في غيره تعالى وذلك في قوله سبحانه: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣]. ومعناها هنا الأمر بالسعي في احتمال البلوى وعدم الشكوى، والسعي بإقامة الصلاة على وجهها.

وما قررناه يقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ﴾ [الذاريات: ٥٨] وقوله تعالى في إسناد الرزق إلى غيره في قوله تعالى: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨]؛ فإن الإسناد في الآية الأولى حقيقي وهو خلق الرزق وأسبابه، وفي الثانية الأمر بالسعي في الإنفاق.

فإذا ورد لهذه الألفاظ معنيان، معنى خاص به تعالى، ومعنى خاص بخلقه، فلتكن الاستغاثة كذلك لا سيما وقد وردت آثارٌ في ذلك، ولا فرق بين الاستمداد

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وقال هذا حديث حسن صحيح، والإمام أحمد عن ابن عباس في «المسند» (٢٨٠٣).

والاستغاثة إلا في اللفظ كقولك أمدد يا رسول الله، وأغث يا حبيب الله أمتك الضعيفة.

فإن قال قائل: ألا ينبغي سدُّ الذريعة، لأنَّ الناس لا يميزون بين المعنيين.

قلنا: كلامنا مع معاشر أهل السنة والجماعة، ولا يعتقد مسلم موحد عند قوله: (أمدد يا رسول الله). أو (يا شيخ فلان) إلا أنَّ رسول الله ﷺ أو الشيخ فلاناً سبب عادي يكرمه تعالى بإغاثتك، والكرامة تثبت للميت كما تثبت للحَيِّ بلا فرق عند أهل الحق من أهل السنة والجماعة.

والقرآن والسنة قد استعملتا مثل هذا اللفظ، وإنما يطلب سدُّ الذريعة من أبواب نفسك أيها المعترض حتى تسلم الناس من المسلمين الموحدين من تكفيرك لكل مخالفة صدرت منهم لا توافق هواك، ولو سلك المسلم طريق طلب العلم الشرعي من أهله الأخيار، وجالس أهل الصلاح، لما تجرأ في تكفير أحد، ويكفيه قول سيدنا علي عليه السلام حينما سئل في الخوارج: إخواننا بغوا علينا.

استمع إلى الأدلة في مشروعية الاستغاثة والاستمداد. روي الإمام البخاري في «صحيحه»^(١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في حديث الشفاعة «إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد ﷺ فيشفع ليقضى بين الخلق فيمشي حتى يأخذ بحلقة الباب فيومئذ يبعثه الله مقاماً محموداً يحمده أهل الجمع كلهم» وذكره ابن حجر في الفتح عند شرح حديث الشفاعة قال رحمه الله تعالى^(٢): وقد تقدم في كتاب الزكاة - أي في صحيح البخاري - من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ: «إن الشمس تدنو.... الخ».

(١) البخاري (١٤٠٥).

(٢) «فتح الباري» (ج: ١١، ص: ٣٨٠).

فانظر رعاك الله إلى قوله ﷺ: «فاستغاثوا بآدم». تجد أن الخلق لم يستغيثوا بالله تعالى أولاً وهم في أشد كربة ومحنة وحاجة، بل استغاثوا أولاً بالأنبياء لعلمهم بأنهم دلائل الخلق على الحق جلّ وعزّ، وأبواب الصدق كما كانوا في دار الحياة، ولا يخفى أن يوم القيامة عظيم الأهوال، شديد الكروب، والناس هناك يستغيثون بالخلق من الأنبياء.

فإذا جازت الاستغاثة بهم في ذلك الموقف جازت في دار الحياة من باب أولى، وكيف يدعي من يزعم أن الاستغاثة في هذه الدار شرك، ثم يَغْضُ النظر عنها في موقف القيامة؟! وهل ينقلب الشرك في القيامة توحيداً؟ هذا ضرب من الجنون نعوذ بالله منه.

قال العلامة المحقق الشيخ يوسف النبهاني في «شواهد الحق»^(١): قال الحافظ التقي السبكي: «وفي التجاء الناس في ذلك اليوم أدل دليل على التوسل بهم في الدنيا والآخرة، وأن كل مذهب يتوسل إلى الله عز وجل بما هو أقرب إليه منه، وهذا لم ينكره أحد، ولا فرق بين أن يسمى ذلك تشفعاً أو توسلاً أو استغاثةً، وليس ذلك من باب تقرب المشركين إلى الله تعالى بعبادة غيره فإن ذلك كفر».

وفي «الشواهد» أيضاً ما نصه^(٢): «وسئل العلامة الشهاب الرملي رحمه الله تعالى عما يقع من العامة من قولهم عند الشدائد: يا شيخ فلان ونحو ذلك، فأجاب: بأن الاستغاثة بالأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، والأولياء والعلماء والصالحين جائزة».

(١) «شواهد الحق» (ص: ١٤٠).

(٢) «شواهد الحق» (ص: ١٤١).

وذكر البخاري^(١) في شأن هاجر وابنها عندما تركها سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام أنها سمعت صوتاً عند الطفل فقالت: « إن كنت ذا غواث، فأغث فإذا جبريل يغمز الأرض بعقبه، فخرجت زمزم ».

فتأمل قولها « إن كنت ذا غواث، فأغث » تجد أن ذا هنا بمعنى صاحب باتفاق أهل العربية، أي: إن كنت صاحب إغاثة فأغثني، فهاجر لم تفرق بين المستغاث به الحي أو الميت، لأنها لم تر أحداً حتى يقال: إنها استغاثت بحي، ولم تعلم أن صاحب الصوت جبريل عليه السلام، بل استغاثت عند سماعها الصوت بصاحبه.

ثم ذكر رسول الله ﷺ هذه القصة، وسكوته ﷺ في معرض البيان أدل دليل على الجواز كما هو معلوم، وإياك أن تقول: شريعة من قبلنا ليست شرعاً لنا، لأننا نقول: هذه القضية ليست على إطلاقها، فيجوز أن يكون شرع من قبلنا شرعاً لنا، إذا أقرَّ شرعنا به، وتفصيلها مدون في كتب الأصول.

والدلائل المذكورة في هذه الرسالة وغيرها في هذه المسألة تفيد مشروعيتها عندنا، ولا نعلم خلافاً فيها سوى من هوى الشذوذ والانحراف عن جادة الصواب عند أهل السنة والجماعة.

وأنت أيها القائل تقول بأن هذه المسألة من مسائل علم التوحيد، ومعلوم أن عقائد الأنبياء واحدة فهل يصح جوازها في أمة، وكونها شركاً في أمة؟ ولماذا كانت شريعة تلك الأمة تميزها، و شريعتنا تقضي بكونها شركاً، مع أن معنى الاستغاثة لا يختلف حكمه في الشرائع الماضية، فالعجب كل العجب أن الشرك نفسه يكون جائزاً في أمة دون أمة !!

(١) هذا طرف من حديث أخرجه البخاري (٣١٨٤)، ولفظه « إن كان عندك غواث فإذا هي بالملك عند موضع زمزم فبحث بعقبه أو قال بجناحه حتى ظهر الماء ».

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»^(١): وقد أخرج أحمد^(٢) والترمذي^(٣) من حديث النضر ابن أنس عن أنس قال: «سألت رسول الله ﷺ أن يشفع لي، فقال: أنا فاعل فقلت: أين أطلبك، قال أطلبني أول ما تطلبني على الصراط، قلت: فإن لم ألقك؟ قال: أنا عند الميزان، قلت: فإن لم ألقك؟ قال: أنا عند الحوض...».

فانظر - يا رعاك الله - إلى قول أنس: أن يشفع لي. هل تجد معارضة بين قوله هذا وقوله ﷺ: « وإذا سألت فاسأل الله »^(٤)؟ الجواب كلا لا تجدها أصلاً إذ المراد بسؤال الله في هذا الحديث طلب ما لا يقدر عليه غير الله كغفران الذنب ودخول الجنة ونحوهما، وسؤال أنس ﷺ كان فيما يجوز طلبه من غيره تعالى، وإلا لنهاه رسول الله ﷺ وزجره فدلّ حديث أنس على جواز سؤال غير الله، فيما يقدر عليه العبد، والاستغاثة بالنبي أو الولي الصالح، طلب وسؤال غير الله تعالى مما هو مقدور للعبد.

ولا يعتقد المستغيث إلا أن المستغاث به سبب عادي، وأن الكل بيد الله تعالى، فمن أين يأتي منع الاستغاثة - يا عبد الله - وعقيدة التوحيد في المستغاث به ما ذكرناه آنفاً؟

وقياسنا - معاشر أهل السنة والجماعة - بأهل الرافض المعتقدين في المستغاث به ما يقضي بكفرهم بلا روية قياس الحبي بالميت والشاهد بالغائب.

(١) «فتح الباري» (ج: ٢، ص: ٤٩٥).

(٢) عن أنس بن مالك في «المسند» (١٢٨٢٥).

(٣) (٢٤٣٣)، وقال هذا حديث حسن غريب.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وقال هذا حديث حسن صحيح، والإمام أحمد عن ابن عباس في «المسند» (٢٨٠٣).

وههنا تنبيه مهم جداً: وهو أن الاستغاثة نداء كما أن الاستمداد كذلك، لا دعاء غير الله حتى تُجعل الآيات النازلة في حق عبدة الأصنام في حقنا، ومعلوم عند العقلاء أن حرف النداء (يا) ملفوظ فيهما أو مقدر في استعمال المُستغيثين والمُستمدّين من روح خاتم النبيين ﷺ، وأولياء أمته المتابعين له في الأقوال والأعمال، والواقفين عند أوامره ونواهيه، وهذا الفرق يقضي على جذور توهمات فاسدة، هي أصل الخلاف والشقاق.

وروي أحمد^(١) بسند حسن كما قال الحافظ في الفتح^(٢) عن الحارث بن حسان البكري رحمه الله قال: «خرجت أنا والعلاء بن حضرمي إلى رسول الله ﷺ ثم قال، فقلت: أعوذ بالله ورسوله أن أكون كوافد عاد، قال رسول الله ﷺ وما وافد عاد... إلخ.

فهذا التجاء إلى الله أولاً ورسوله ثانياً، بل استغاثة إذ العوذ لجوئاً، وليس في صيغته ما يشعر بإرادة الحي من التجائه إلى رسول الله ﷺ، وقلنا سابقاً إن سكوت الرسول ﷺ في معرض البيان دليل الجواز مطلقاً.

وذكر الحافظ في «الفتح» أيضاً استغاثة رجل في خلافة سيدنا عمر رضي الله عنه برسول الله ﷺ فقال^(٣): روى ابن أبي شيبه^(٤) بإسناد صحيح عن أبي صالح السمان عن مالك الدار، وكان خازن عمر، قال: «أصاب الناس قحط شديد في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأتى الرجل في المنام فقيل له: إئت عمر، وأقرئه السلام وأخبره أنهم يسقون». إسناده صحيح.

فانظر إلى الاستغاثة الصريحة بقوله: «يا رسول الله». ورسول الله ﷺ مُنتقل إلى دار البقاء، وانظر إلى أن عمر لم ينه عن قوله هذا، إذ لم ينقل عنه ذلك وهو الشديد في الله.

(١) عن الحارث بن حسان البكري في «المسند» (١٥٩٥٤).

(٢) «فتح الباري» (ج: ٥، ص: ١٢).

(٣) «فتح الباري» (ج: ٢، ص: ٤٩٥).

(٤) في «مصنفه» (٣٢٠٠٢).

أما ما زعمه بعض المشتغلين بصناعة الحديث من غير شيخ مهذب ومدرّب، ومربّ، ومؤدّب، من أن مالك الدار مجهول فكلام غير مقبول وقد رُدَّ عليه، فلا تطيل برّدّه.

وروى أبو داود في سننه^(١) أن أعرابياً قال للنبي ﷺ: «جهدت الأنفس، وجاع العيال، وهلك المال فأدعُ الله فإنّا نستشفع بك إلى الله».

وروي البخاري في كتاب الاستسقاء^(٢) أن أعرابياً عندما أصيب بقحط نادى على رسول الله ﷺ وهو يخطب يوم الجمعة فقال: «يا رسول الله ﷺ...» وهذا الحديث والذي قبله دليلان على أن الأعرابي قد جعل رسول الله وسيلة في التشفّع والطلب من الله تعالى وهذا هو معنى الاستغاثة بالحَي والميت عند أهل السنة والجماعة.

وروى البخاري^(٣) أيضاً أن أبا هريرة شكّا إلى رسول الله ﷺ نسيان ما يسمعه من حديثه الشريف، فقال له رسول الله ﷺ: «أبسط رداءك فبسطه فقذف بيده الشريفة من الهواء في الرداء ثم قال: ضمّه فضمه، قال أبو هريرة: فما نسيْتُ شيئاً بعد».

فمنطوق هذا الحديث يدل على استغاثة أبي هريرة ﷺ برسول الله ﷺ وسؤاله في ذهاب نسيانه، مع أن دفع النسيان غير مقدور للعبد، والقادر عليه هو الله تعالى، فلو كانت شكوى أبي هريرة نسيانه لرسول الله ﷺ غير جائزة لأنّها طلب أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى لنهاه ﷺ ومنعه لأنه مبلّغ عن الله تعالى وأمر بالمعروف ونه عن المنكر.

(١) «سنن أبي داود» (٤٧٢٦).

(٢) البخاري (٨٩١).

(٣) البخاري (١١٩).

وروى أحمد في «مسنده»^(١) أن الصديق لما بلغه وفاة النبي ﷺ «دخل عليه فكشف وجهه ﷺ فقبّل جبهته ثم قال: وانبياؤه، واصفياؤه، واخيلياه». وفي هذا الحديث دلالة صريحة على نداء الميت وهو عين الاستغاثة التي يقول بها أئمة أهل السنة والجماعة كما سبق.

وروى ابن السني^(٢) عن عبد الله بن مسعود ؓ عن رسول الله ﷺ قال: «إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله احبسوا، يا عباد الله احبسوا. فإن لله عز وجل في الأرض حاضراً يحبسه». وفيه نداء للغائب.

وروى الطبراني^(٣) أنه ﷺ قال «إذا أضل أحدكم شيئاً أو أراد عوناً وهو بأرض ليس بها أنيس، فليقل: يا عباد الله أغثوني، يا عباد الله أغثوني. فإن لله عبداً لا نراهم».

قال الحافظ شيخ الإسلام النووي في الأذكار^(٤): «حكى لي بعض شيوخنا الكبار في العلم أنه انفلتت له دابة أظنها بغلة، وكان يعرف هذا الحديث فقال؛ فحبسها الله عليهم في الحال. وكنت أنا - أي النووي نفسه - مرة مع جماعة فانفلتت منا بهيمة وعجزوا عنها، فقلته: فوقفت في الحال بغير سبب سوى هذا الكلام».

وقال الحافظ النووي أيضاً في «الأذكار»^(٥): «روينا في كتاب ابن السني عن الهيثم بن حنش قال: كنا عند عبد الله بن عمر ؓ، «فخدرت رجله فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك، فقال يا محمد ﷺ فكأنما نشط من عقال».

(١) عن عائشة في «المسند» (٢٤٠٢٩).

(٢) في «عمل اليوم والليلة» (٥٠٦).

(٣) في «الكبير» (٢٩٠).

(٤) «الأذكار» (ج: ٥، ص: ١٥١)، بشرح المحدث ابن علان الصديقي.

(٥) «الأذكار» (ج: ٥، ص: ١٩٨)، بشرح المحدث ابن علان الصديقي.

وقال الحافظ النووي أيضاً: وروينا أي: في كتاب ابن السني عن إبراهيم بن المنذري الحزامي أحد شيوخ البخاري الذي روى عنهم في صحيحه قال: «أهل المدينة يعجبون من حسن بيت أبي العتاهية».

وتخدر في بعض الأحيان رجله فإن لم يقل يا عتب لم يذهب الخدر

وروى الترمذي^(١) بسند حسن صحيح أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: «ادعُ الله تعالى أن يعافيني. قال: إن شئت دعوتُ، وإن شئت صبرتَ فهو خير لك. قال: فادعه. فأمره أن يتوضأ فيحسن الوضوء ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسالك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة ﷺ، يا محمد إني توجهتُ بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي، اللهم فشفعه فيَّ».

أقول: رواه ابن ماجه^(٢) وأخرجه أحمد^(٣) وابن خزيمة^(٤) والنسائي^(٥) وزاد في بعض طرقه: «فتوضأ ثم صلي ركعتين». ورواه الحاكم في «المستدرک»^(٦) كلهم عن عثمان بن حنيف، وقال في «المستدرک»: صحيح على شرط الشيخين. وزاد فيه: «دعا بهذا الدعاء فقام وأبصر».

وقال الحافظ بن حجر بعد أن أخرجه عن عمارة بن خزيمة عن عثمان بن حنيف، قال: «ورواه الحاكم من طريق آخر عن عثمان ابن عمر عن شعبة عن أبي

(١) «سنن الترمذي» (٣٥٧٨).

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٣٨٥).

(٣) عن عثمان بن حنيف في «المسند» (١٧٢٤٠).

(٤) «صحيح ابن خزيمة» (١٢١٩).

(٥) في «الكبرى» (١٠٤٩٦).

(٦) «المستدرک» (١١٨٠).

جعفر عن شيخه، فوافق شعبة حماد بن سلمة في أن شيخ أبي جعفر في الحديث، عمارة بن خزيمة عن عثمان بن حنيف. وخالفهما هشام الدستوائي فقال: عن أبي جعفر عن أبي أمامة بن سهل عن عمه عثمان.

أخرجهما النسائي ووافق هشاماً روح بن القاسم عن أبي جعفر، ويتجه أن يجمع بأن لأبي جعفر شيخين، ويتأيد بأن في رواية أبي أمامة زيادات ليست في رواية عمارة، ولفظ رواية أبي أمامة أخرجه الحاكم والطبراني وغيرهما فقال: عن أبي أمامة سهل بن حنيف عن عمه. والله اعلم^(١).

وعثمان بن حنيف راوي هذا الحديث قد علّم رجلاً هذا الدعاء في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان لهذا الرجل حاجة عنده رضي الله عنه ولم يستطع الكلام معه، فلما دعا بالدعاء المتقدم نظر سيدنا عثمان رضي الله عنه في حاجته فقضاها له. وروى هذه القصة الطبراني في «المعجم الكبير»^(٢) وصححه. ورواه البيهقي في «دلائل النبوة»^(٣) من طريق آخر. وقد صححه الحاكم في «مستدركه»^(٤) على شرط البخاري، وأقره على ذلك الذهبي. وهو موافق لكلام الحافظ في «التقريب» (٢٧٣٩): لا بأس بحديثه -أي أحمد بن شبيب من رواية ابنه أحمد عنه-.

والحاصل أن هذين الخبرين مقبولان عند نقاد الأئمة، والكلام في بعض طرقهما لا يقدح في صحة الاستدلال بهما. وهما يدلان دلالة واضحة على جواز الاستغاثة برسول الله ﷺ؛ ففي الحديث الأول يعلم النبي ﷺ الصحابي بأن يقول في

(١) كذا في «شرح الأذكار» للمحدث ابن علان الصديقي (ج: ٤، ص: ٣٠٢).

(٢) «المعجم الكبير» (٨٣١١).

(٣) «دلائل النبوة» (٢٤١٧).

(٤) «المستدرك» (ج: ١، ص: ٥٢٧).

حاجته: «يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي»... إلخ، ولم يقل له: قل: (يا الله) تنبيهاً على جواز الاستغاثة و النداء في حياته وبعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى.

وما قاله ابن تيمية من طعن في هذا الحديث مردود كما يعرفه أهل هذه الصناعة الذين وقفوا على طرق هذا الحديث، وعلموا جرح الرواة وتعديلهم.

وفي الحديث الثاني عملٌ بهذا الدعاء والاستغاثة بعد وفاته، وانتقاله إلى الرفيق الأعلى ﷺ ولولا علم الصحابي بمشروعية التوسل والاستغاثة به ﷺ حياً وميتاً لما علم الرجل هذا الدعاء. والله أعلم.

وروى أبو يعلى^(١) والبخاري وأخرج الدارقطني وابن شاهين والبيهقي في «الدلائل»^(٢) وكذلك الحافظ ابن حجر في «الإصابة»^(٣) والحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»^(٤) والحافظ السيوطي في «الخصائص الكبرى»، «أن قتادة بن نعمان أصيبت عينه، فسالت حدقته على وجنته، فأرادوا أن يقطعوها فقال: لا، حتى أستأمر رسول الله ﷺ. فاستأمره فقال: لا، ثم وضع راحته على حدقته ثم غمزها، فعادت كما كانت، فكانت أصحَّ عينه».

نقول سائلين: أليس إرجاع العين غير مقدور للعبد آنذاك؟ فلماذا لم يسأل الله، وسأل رسول الله ﷺ؟ إنه علم أن رسول الله ﷺ الواسطة العظمى، فاستغاث به، لدفع شيء عظيم. ولم يردّه ﷺ بل استقبل الأمر بصدوره الشريف الواسع الرحب، فكان لقتادة طبيباً وملجأً وملاذاً ﷺ.

(١) «مسند أبي يعلى» (١٥٤٩).

(٢) «دلائل النبوة» (١١١٢).

(٣) «الإصابة» (ج: ٣، ص: ٢٢٥).

(٤) «مجمع الزوائد» (١٤٠٩٨).

وأخرج البيهقي في «دلائل النبوة»^(١) عن أنس بسند ليس فيه متهم بالوضع^(٢) أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله أتيناك ومالنا بغير يئط ولا صبي يغط ثم أنشد:

أتيناك والعذراء يدمي لبانها	وقد شغلت أم الصبي عن الطفل
وألقى بكفيه الفتى استكانة	من الجوع ضعفاً ما يمر ولا يحلي
ولا شيء مما يأكل الناس عندنا	سوى الحنظل العامي والعلهز الغسل
وليس لنا إلا إليك فرارنا	وأين فرار الناس إلا إلى الرسل

فقام يجر رداءه حتى صعد المنبر فرفع يديه فقال: «اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريعاً غدقاً طبقاً نافعاً غير ضار عاجلاً غير راث. تملأ به الضرع وتنبث به الزرع وتحيي به الأرض بعد موتها. قال: فما رد رسول الله ﷺ يديه حتى ألفت السماء بأردافها وجاء الناس يضحجون الغرق، فقال ﷺ: حوالينا ولا علينا، فانجاب السحاب من المدينة».

فانظر كيف أسند رسول الله ﷺ الإغاثة والنفع ونحوهما إلى الغيث على سبيل المجاز في الإسناد، وكيف حصر الأعرابي الفرار برسول الله ﷺ مع أن الله تعالى قال: ﴿فَفِرُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠] ولم يعده مشركاً لأنَّ القصر إضافي. ولم تكن هذه الآية خفية عن رسول الله ﷺ وهو سيد الموحدين وصفوة المتقين.

وحاصل معنى البيت أن الفرار المرجو نفعه المؤكّد إليك لا إلى من دونك، وإلى الرسل لا إلى من دونهم؛ فإن المرسلين أعلى من بهم يتوسل إلى الله عز وجل وأعظم من يقضي الله تعالى الحوائج على أيديهم للملتجئين إليهم والمستغيثين بهم.

(١) «دلائل النبوة» (٢٣٨٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (ج: ٢، ص: ٤٩٥).

وتأمل جيداً تأثره الشديد ﷺ بما أنشده هذا الأعرابي الشاعر، وشدة سرعته إلى نجدتهم وإغااثتهم؛ حيث قام إلى المنبر يجرُّ رداءه ولم يتمهل حتى يصلحه استعجالاً لإجابة داعيه، وإسراعاً إلى إغاثة مناديه ﷺ.

وذكر الحافظ شيخ الإسلام ابن حجر في «الإصابة»^(١) وصاحب «الروض الأنف»^(٢) أن حسان بن ثابت ناداه ﷺ ووصفه بأنه الركن الذي عليه يعتمد والعصمة التي يلجأ إليه فقال:

يا ركنَ معتمد وعصمةَ لائذ	وملاذَ متتبع وجارَ مجاور
يا من تخيره الإلهُ لخلقه	فحباه بالخلق الزكي الطاهر
أنت النبي وخير عصبة آدم	يا من يجود كفيض بحر زاخر
ميكالُ معك وجبريلُ كلاهما	مدد لنصرِكَ من عزيز قادر

هذا واستغفر الله العظيم وأتوب إليه.



(١) «الإصابة» (ج: ١، ص: ٢٦٤).

(٢) «الروض الأنف» (ج: ٢، ص: ٩١).

توجيه كلام ابن تيمية وتلميذه

قد تحصل لك أن مسألة الاستغاثة مشروعة كما عليه سلف هذه الأمة وخلفها، قال الإمام الحافظ المجتهد السبكي كما في «فتح القدير» للمناوي^(١): «وَيَحْسُنُ التَّوَسُّلُ والاستغاثة والتشفع بالنبي إلى ربه ولم يُنكر ذلك أحد من السلف ولا من الخلف».

ولم ينازع في مشروعيتها من علماء الأمة كلها غير الشيخ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وابن عبد الهادي، ثم تابعهم من المتأخرين الشوكاني فزاد في الطين بلة؛ فإنه تحامل وأطلق التكفير حتى خرج عن حد الاعتدال.

ولو حملنا كلام ابن تيمية وتلميذه على الإطلاق لزم تكفير الأمة جمعاء، فوجب أن نُحسن الظن بهم، ونفسر قولهم بما تقتضيه قواعد الفقهاء من السلف.

فنقول: إن لفظ الكفر والشرك في عبارة هؤلاء العلماء محمولة على التنفير والزجر كما ورد ذلك في السنة كقوله ﷺ: «من ترك الصلاة فقد كفر»^(٢)؛ فذهب الجمهور إلى تفسيق تارك الصلاة كسلاً وحملوا الكفر على كفران النعمة أو على أنه صار شبيهاً بالكفار في ترك الصلاة. وهذا أحد قولي أحمد رحمه الله تعالى، كذلك أطلقت السنة الكفر على النياحة وغيرها مع أنها بإجماع العلم كبيرة من الكبائر.

فلا ضير إذا فسرنا لفظ الكفر على ما ذكرنا في عبارة ابن تيمية وتلميذه.

وإن أردت توضيحاً فاستمع لما أفاده الشيخ يوسف النبهاني في «شواهد الحق»: «ليس المراد من الضلال الكفر بل الضلال عن طريق الصواب؛ وذلك يكون بالخطأ والمعصية والبدعة، فكل ذلك ضلال وإن لم يبلغ درجة الكفر، ومن هذا القبيل - فيما

(١) «فتح القدير» (ج: ٢، ص: ١٣٥).

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٤٦٣).

أعتقد - تعبير ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الهادي في كتبهم بشرك المستغيث بالنبي ﷺ وغيره من الأنبياء والصالحين.

كما ورد التعبير عن الرياء بالشرك وليس هو بمعنى الكفر؛ فإن الشرك أيضاً درجات مثل الضلال، ولكن هؤلاء الناس فهموا من كلامهم أن الشرك بمعنى أن تجعل لله شريكاً في خلقه فكفروا المسلمين بسوء فهمهم.

نعم إن اعتقد أن النبي أو الولي هو الفَعَّال لما أراده منه من دون الله تعالى فهذا كفر بالاتفاق؛ أما نحن أهل السنة والجماعة فلا نعتقد إلا أنهم خواص عبيد الله، وأن الله تعالى هو الفعال المطلق ليس لهم ولا لغيرهم معه في الأمر شيء سبحانه وتعالى.

أقول: بعض الجهلة من الناس ديدنهم تتبّع عثرات العلماء، يستخرجونها من كتبهم ويقولون: فلان فقيه مثلاً قال في كتابه كذا، ويعترضون عليه ويسوقون الاعتراض على جميع الفقهاء من جميع المذاهب ليس على ذلك الفقيه فقط. وهذا حالهم وخلقهم مع كل مفسر ومحدث وصوفي عارف بالله.

فاحذر هذا الغلو في حق الشيخ ابن تيمية وتلاميذه فإن لهم حسنات عظاماً وخيرات جساماً، ويكفي الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى كتابه «المنهاج» الذي رد فيه على المغالي ابن الحلي، وبان به الحق واندثر الباطل. والله اعلم.

الخاتمة في كلمة توجيهية

قال الإمام المُجدِّد مرَبِّي الطالبين سراج الملة والدين حضرة العارف بالله الشيخ محمد عثمان سراج الدين النقشبندي قدس الله روحه وزادنا فتوحه في «الشهب الثاقبة»^(١): «فيا أيها الإنسان بعد أن تلونا عليك ما ذكرنا لم يبق لك ريب وشك، ووجب عليك أن تؤمن بأنك لا تخلو في ظاهرك وباطنك لحظة يقظة أو مناماً وغفلة وتذكراً على توسلك بالوسائل وإحاطة الوسائل بك وبجوانبك الظاهرة والباطنة وأنت تستغيث في حوائجك المعاشية والمعادية بكل بر وفاجر، وتستعين في حركاتك وسكناتك بكل مؤمن وكافر، بل بكل جماد وحي؛ فتقول بلسان حالك أو قالك: يا أيتها الأرض أعينيني في السكنى وعدم السقوط والنزول، ويا أيتها المظلة أدفعني عني الحر والبرد، ويا أيها الرجل أعني في الحمل على الراحلة، ويا أيها الفرس أوصلني إلى منزلي، ويا أيها الطبيب الكافر العدو لي ولربي ناولني الدواء لدفع مرضي. إلى غير ذلك من وجوه الاستغاثة مما هو معلوم من حالك.

ولا يخطر ببالك، أن كلاً من ذلك وسيلة عادية وأن الغوث الحقيقي والمعين الواقعي هو الله تعالى؛ بل ظاهر حالك يدل على أنك تعتقد أنه لو لا تلك الوسيلة لا يحصل مرادك حيث لو قيل لك في مرضك: توكل على الله ولا تراجع الطبيب الكافر، أو في تحصيل معاشك: توكل على الله ولا تخدم الكفرة. أو: لا تركب الطائرة في وصول منزلك. تستهزئ بالقائل بل تنسبه إلى الجنون وتقول: كيف يبرأ المريض من مرضه بلا مراجعة الطبيب سيما أطباء الكفرة؛ فإنهم أتقنوا صنعة الطبابة؟ وكيف

(١) «الشهب الثاقبة» (ص: ٣٧٧).

يعيش الشخص بدون التقرب إلى الكفرة الذين هم أولو ثروة وذو مال كثير؟
والطائرة أسرع وصولاً إلى المنزل وغير ذلك مما هو معلوم من حاله.

ومع ذلك تزعم أنك بالغ إلى أعلى مراتب التوحيد إذا قال أحدٌ عندك: «يا رسول الله أدركني»، أو: «يا أيها الشيخ»، أو: «يا عبد القادر الجيلي قدس سره»،
توسوس إليك نفسك الأماراة بالسوء وتدس عليك الشياطين أن هذا القول إشراك
وكفر، وتشدد الإنكار على القائل وتشتم المنادي والمنادي.

فإن زعمت أن هذا القائل يزعم أن المنادي مؤثر بالذات فهو سوء ظن بأخيك
المسلم مع أن الآيات والأحاديث ناطقة بأنه لو صدرت كلمة كفر على لسان شخص
يجب أن تؤول حسبها يمكن، ولا اختصاص بهذا الظن بمجرد ذلك؛ بل هو جارٍ في
مثل قولك: يا أيها الطبيب الكافر أعني في دفع مرضي. فأنت أيضاً مشرك بل أنت
أقبح منه حالاً حيث أشركت كافراً عدواً لك بربك، وهذا القائل استغاث بنبي أو
صديق له^(١) تعالى.

وأنت تستهزئ به وما ذلك إلا لأنك فضّلت كافراً بل جماداً حيث تتوسل بهما
على أولياء الله، وتناسيت قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]. ونسيت الحديث القدسي الرباني الوارد بطرق كثيرة كادت أن
تكون متواترة في كتب الصحاح كصحيح البخاري^(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
أن الله تعالى قال: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء
أحب إلي مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه؛ فإذا أحببته
كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي

(١) الضمير عائد إلى الله تعالى.

(٢) البخاري (٦١٣٧).

يمشي بها، وإذا سألني أعطيته ولئن استعاذني لأعيذنه». وزاد في بعض الطرق «ولسانه الذي يتكلم به وفؤاده الذي يعقل به»^(١).

ثم قال موجَّهاً رحمه الله تعالى^(٢) ونفعنا به: يا أيها الإنسان ويحاً لك وويلاً لحالك! أنت لا تعلم شيئاً حقيقة؛ بل لا تعلم كيف يتحرَّك أصبعك وبأي قوة يتنهض؛ مع أنها أقرب الأشياء المخلوقة إليك.

ومع ذلك لا تُصغي لقول العلماء الجهابذة والأولياء الذين انتشر حديثُ فضلهم وذكرُ مزيد علمهم وديانتهم في الآفاق وأيدَ قولهم ببراہين عقلية ونقلية؛ إذ العلماء الربانيون من زمن السعادة وقرون الأصحاب والتابعين والتَّبَع وسائر القرون إلى زماننا هذا أطبقوا على التوسُّل بالأولياء والعلماء والاستغاثة بهم في دروس العلم الباطن^(٣).

هذا آخر ما كتبه خادمُ تراب العلماء قاسم الحنفي في مسجد ومدرسة السليمانية ببغداد المحمية في التاسع والعشرين من ذي الحجة من سنة ألف وأربعمائة واثنين وعشرين من هجرة النبي ﷺ.

وصلي الله على سيدنا محمد كلما ذكرك وذكره الذاكرون، وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) هذه الزيادة عند البيهقي في «الزهد الكبير» (٧٠٧)، بلفظ « وفؤاده الذي يعقل به ولسانه الذي يتكلم به ».

(٢) «الشهب الثاقبة» (ص: ١٦٠).

(٣) أي: علم التربية الباطنية، والمراد بالباطن النفس الإنسانية.

المصادر

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- تفسير الطبري
- ٣- تفسير ابن الجوزي.
- ٤- تفسير الرازي.
- ٥- تفسير النهر لأبي حيان.
- ٦- تفسير القرطبي.
- ٧- روح المعاني للألويسي.
- ٨- تفسير أبي السعود العمادي الحنفي.
- ٩- صفوة التفاسير للصابوني.
- ١٠- مواهب الرحمن في تفسير القرآن لعبد الكريم المدرسي.
- ١١- صحيح البخاري.
- ١٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني.
- ١٣- صحيح مسلم مع شرح النووي.
- ١٤- سنن النسائي بشرح السيوطي.
- ١٥- سنن أبي داود.
- ١٦- سنن الترمذي.
- ١٧- سنن ابن ماجه.
- ١٨- سنن البيهقي.
- ١٩- معجم الطبراني.
- ٢٠- مسند أبي يعلى.

- ٢١- مسند الشاميين للطبراني
- ٢٢- سنن الدارمي.
- ٢٣- مجمع الزوائد للهيثمي.
- ٢٤- المطالب العالية لابن حجر العسقلاني.
- ٢٥- مصنف ابن عبد الرزاق.
- ٢٦- كنز العمال.
- ٢٧- تهذيب التهذيب لابن حجر.
- ٢٨- تقريب التهذيب لابن حجر.
- ٢٩- ميزان الاعتدال للذهبي.
- ٣٠- الأذكار للنووي بشرح ابن علان الشافعي.
- ٣١- البداية والنهاية لابن كثير.
- ٣٢- الروح لابن القيم.
- ٣٣- الفتاوى لابن تيمية.
- ٣٤- اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية.
- ٣٥- الفتاوى الفقهية لابن حجر الهيتمي.
- ٣٦- إنباه الأذكياء في حياة الأنبياء للسيوطي.
- ٣٧- الترغيب والترهيب للمنذري.
- ٣٨- شرح الشفا للقاضي.
- ٣٩- المواهب اللدنية للقسطلاني وشرحه للزرقاني.
- ٤٠- مفاهيم يجب أن تصحح للعلوي المالكي.
- ٤١- شواهد الحق يوسف النبهاني.
- ٤٢- الطبقات لابن سعد.
- ٤٣- المستدرک للحاكم.

- ٤٤- دلائل النبوة للبيهقي.
- ٤٥- الإصابة لابن حجر.
- ٤٦- الخصائص الكبرى للسيوطي.
- ٤٧- الإشفاق للكوثري.
- ٤٨- فتح القدير شرح الجامع الصغير للمناوي.
- ٤٩- سراج الوهاج- الشهب الثاقبة- لسراج الدين النقشبندي.
- ٥٠- طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي.
- ٥١- شرح الفقه الأكبر للقاري.
- ٥٢- جواهر الكلام لعبد الكريم المدرس.
- ٥٣- مختصر تذكرة القرطبي للشيخ عبد الوهاب الشعراني.
- ٥٤- المقالات للكوثري.
- ٥٥- المنحة الوهية لداود النقشبندي البغدادي.
- ٥٦- صلح الإخوان لداود النقشبندي البغدادي.
- ٥٧- الأقوال المرضية لمحمد عطا الكسم.
- ٥٨- الدرر السنية لأحمد بن دحلان.
- ٥٩- إثبات التصرف لأولياء الله في الحياة وما بعد الممات للحموي الحنفي.
- ٦٠- حكم الإسلام في التوسل بالأنبياء والأولياء لمحمد حسنين مخلوف العدوي.
- ٦١- تسلية أهل المصائب للمنبجي الحنبلي.
- ٦٢- نهاية الآمال في شرح حديث عرض الأعمال لأبي الفضل الغماري.
- ٦٣- مشتهى الخارف الجاني لمحمد خضر الشنقيطي.
- ٦٤- فتح القدير شرح الهداية للكمال ابن الهمام.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول في تحقيق الحياة البرزخية	٥
المحور الأول في إثبات الحياة البرزخية لكل ميت	١١
المحور الثاني في تحقيق إنكار السيدة عائشة سماع الموتى	١٩
المحور الثالث في حياة خاتم النبیین وإخوانه المرسلین في البرزخ	
عليهم الصلاة والسلام	٣١
الفصل الثاني في تحقيق الاستغاثة والاستمداد	٤٧
توجيه كلام ابن تیمیة وتلميذیه	٦٩
الخاتمة	٧١
المصادر	٧٤
الفهرست	٧٧

دار النور للمبشرين والنشر والتوزيع



يمكنكم شراء إصداراتنا وعناوين منتقاة عبر موقعنا

www.darannor.com

عمان - الأردن - تليفاكس: 0096264615859

 darannor@gmail.com

 [darannorpage](https://www.facebook.com/darannorpage)

 [@Darannor](https://twitter.com/Darannor)

